حديث المالية
HADITH EL MALIA

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة
عن المعهد المالي

نشرة داخلية لوزارة المالية، عدد رقم ٤ - أيلول ١٩٩٨

حوار مع المستقبل

مع نهاية التسعينات، يدخل لبنان في مرحلة جديدة، بل في عصر جديد زاخر بالمتغيّرات والتحوّلات والتحديات، ويطرح، على الصعد كافة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مفاهيم وقيماً تتناسب مع روح هذا العصر، مع حاجاته ومعطياته ومقتضياته، تفرض في الوقت نفسه، تطويراً وتحديثاً للسياسات والمناهج والتقنيات وأدوات العمل والإنتاج.

ولقد آن الأوان لأن نبدأ بإجراء حوار مع المستقبل، أن نتساءل عن حاجات لبنان المستقبلية، عن إمكاناته المتوفرة لديه، وكيف تنمي هذه الإمكانات، أن نحدد الصعوبات التي يعاني منها، والمشاكل المطروحة، وكيفية معالجتها، وأن نحدد خياراته واستراتيجية العمل المطلوبة، لنتمكن من مواجهة المرحلة القادمة بكل تحدياتها، إذ لم يعد بالإمكان أن نتصدى للمشكلات القائمة دون أن نجري حواراً مع المستقبل، أي بمعزل عن انعكاسات تلك على المستقبل، ودون أن يكون لنا نظرة استشرافية نحو المستقبل، انطلاقاً من الحاضر.

إن الحاضر يملي علينا أن نعيد النظر في كثير من سياساتنا ومناهجنا التربوية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وعمل مؤسساتنا في القطاعين العام والخاص والتكيّف مع المتغيرات الجارية وصولاً إلى تحضير الأجيال الناشئة لكي تتألف إمكاناتها وأدوات عملها مع متغيرات العصر وتستوعب حركة التقدم العلمي والتكنولوجي التي تكاد تحدث انقلاباً في الكثير من القيم والمفاهيم السائدة، ولتكون هذه الأجيال على مقربة وتماس مع كل ما يطرأ من جديد في العالم من حولنا، مما يتيح للبنان أن يكون له موقع متقدم في المنطقة وفي ركب الحضارة القادم.

ولا أخالكم إلا مدركين لمدى أهمية دور الإدارة العامة، والإدارة المالية بشكل خاص، في هذا القدر الكبير من التكيّف المطلوب مع متطلبات المرحلة الجديدة، والتحضير لها ومحاكاتها بلغة العصر ومقتضياته. إن دور الإدارة في تحسين مستوى كفاءتها هو أساسي في القيام بهذه القفزة النوعية التي تنقلنا إلى مرحلة متقدمة، وقد تكون للإدارة المالية الدور الريادي في إنجاح عملية التكيّف مع المتغيرات المرتقبة وفي تسريع خطواتها، ولا سيما في دفع عملية النمو الاقتصادي إلى الأمام وتعزيز الإنتاجية وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته مما يحقق المصلحة العامة ومصالح المواطنين التي يجب أن تهدف الإدارة بصورة أساسية ودائمة إلى رعايتها.

ولا يخفاكم أن خفض العجز في الموازنة، فضلاً عن أنه يعتبر هدفاً أساسياً من الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، فإنه يشكّل أحد العوامل الأساسية في نجاح خطة النمو الاقتصادي، وهذا العجز يمكن احتواؤه من خلال برنامج لتخفيض العجز على عدة سنوات من الزمن، ومن خلال الحرص على التقيّد بالمبادئ التي تؤدي إلى تحقيق هذه النتيجة ولا سيما بالإلتزام بعدم الإنفاق من خارج الموازنة وبعدم تحميل الخزينة أية أعباء إضافية ما لم يتم تدبير المصادر المالية التي تتلاءم بطبيعتها ومبالغها مع طبيعة ومبالغ الإنفاق الإضافي المطلوب.

يجب أن ندرك أننا في سباق مع الزمن، وينبغي لنا أن نقدّر قيمة الوقت ونستغل كل لحظة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، فإذا تأخرنا عن المواكبة أو أهدرنا الوقت، في ما لا يفيد، فإن ذلك سينعكس حتماً على مسيرة بناء الدولة وستضيع من أمامنا فرصة مواكبة مسيرة التقدم العالمي وحركة العصر ولن يقبل لبنان، رغم صغر حجمه وضعف إمكاناته، أن يتخلف عن لعب دوره الحضاري، في محيطه العربي وفي العالم، وهذه مسؤولية نتشارك فيها جميعاً، ولن يرضى اللبنانيون إلا أن يكون لبنان على قدر أمانيهم وطموحاتهم، ومن أجل ذلك فليعمل العاملون.

وزير الدولة للشؤون المالية
فؤاد السنيورة

حديث المالية
HADITH EL MALIA

المحتويات

افتتاحية الوزير ١
- حوار مع المستقبل

كلمة مدير عام الجمارك ٢
- الورشة الأخرى

ترقية ٣
- بشارة قرقفي، مديراً عاماً للشؤون المالية

تدريب ٤
- المالية العامة، موضوع جديد في الدورات التدريبية العامة.
- فتح باب الترشيح لدورات تدريبية في المعهد العربي للتخطيط.
- إحصائيات عن الدورات التدريبية في المعهد المالي.
- «إدارة السياسة المالية» في دورة تدريبية.
- وفد من مديرية الواردات يزور ستغفورة.
- المشاركة في دورة لمعهد السياسات الإقتصادية.

مؤتمر ٨
- الإجتماع الثالث للجنة المعلوماتية الجمركية.

إعلام ٩
- منشورات الوزارة بتصرف الموظفين والمواطنين.
- أحدث الإصدارات المالية والاقتصادية والإدارية في المكتبة المالية.

ملف ١٠
- دائرة ضريبة الدخل، من التدقيق إلى الدائية الطوعية.

تعرّف ١٢
- الأورو، نقد الإتحاد الأوروبي الموحد.
- الوصول إلى شبكة الإنترنت.

مالية عامة ١٤
- الإتفاقيات الثنائية.

حياة الوزارة ١٥
- إجتماعيات
- تعيين
- توزيع شهادات على المتفوقين في قصر الأونيسكو

- نشرة صادرة عن المعهد المالي بإشراف سلام موسى شماس.
- التحرير والتصوير المعهد المالي.
- ترجمة: زينة فتح.
- الطباعة لشركة الشركة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل.
- تنقيد: ا. الفغالي.

كلمة

الورشة الأخرى

بقلم إيلي عساف

إن الدولة مدعوة اليوم الى استعادة دورها على رأس الحياة العامة في لبنان، ويتوجب عليها بالتالي استباق المشكلات واستيعاب مختلف التيارات المتواجدة على ارضها. كما يتوجب عليها أن تكون مثالاً للحداثة. ويفترض بالنخبة الاجتماعية أن تضطلع بدورها كوسيط بين المواطن والدولة.

السيد إيلي عساف
مدير عام الجمارك

تفقد الدولة قدرتها على استباق الامور بدءاً من اللحظة التي تتخلى فيها عن اعتبار نفسها عاملاً فاعلاً ومراقباً للنظم الاجتماعية الكبرى ولأنواع الروابط الاجتماعية القائمة فيها. عندها تتصادم التيارات، فهذا يطالب بتدخل أكبر للدولة وذاك يريد تدخلاً أقل وليبرالية أو حرية أكبر. والنقاشات بين النقابات العمالية وأرباب العمل التي تهز الحياة السياسية تدور حول هذا الموضوع بالتحديد. ويختلف الجواب إذا جاء نتيجة رد فعل عفوي أو إذا كان ثمرة تفكير واع.

فردة الفعل البدائية بجوهرها، تؤدي إلى مواجهة دفاعية، «جبهة مقابل جبهة»، وإلى «الاستمرار في ممارسات الحرب الأهلية مع الاعتراف بمساوئها» كما يقول موريس شومان. وبالمقابل، فإن التفكير الواعي بتعريفه يتطلب روية وتأني واتخاذ الوقت الكافي لتقييم الوضع.

ولكن ما هو المطلوب اليوم؟

نحن نطلب من الدولة أن تشجع وتعزز فكرة الإدارة الحديثة للمؤسسات التي تقع تحت إشرافها وأن تعمد إلى تجديد الكوادر التي تنتمي إلى النخبة المتعلمة التي تملك التقنيات اللازمة للعمل. هذا التغيير يحصل في القطاع الخاص دون أي معوّقات، فهناك يتكفّل الإداريون القدماء بالتحديث والتنمية بشكل سريع، وهذا الأمر يزيد من الهوة بين القطاعين العام والخاص.

كلمة

من أجل تقليص هذه الهوة تم إيجاد واقتراح عدد من نظم التشجيع مثل نظام (Build, Operate, Transfer,) أو BOT أي أنشىء، شغّل وانقل. صُمّم هذا النظام لحفز المستثمرين على توظيف أموالهم فهم يتكفلون إدارة المشروع بمساعدة الدولة حتى استعادة استثماراتهم.

من الممكن اعتماد هذه الصيغة للمشاريع الضخمة مثل محطات توليد الكهرباء وشبكات المواصلات (طرقات وجسور) أو حتى لبعض مرافق الخدمات العامة (نقل مشترك وشبكات المياه). وستتم مراقبة التجربة الأولى باهتمام رغم النقاشات الطويلة والمناظرات والجدل الذي أثير حولها في أوساط السلطة. في هذه الأثناء، تتفاقم المشكلات على الأمد القصير لتصبح مشكلات على الأمد الطويل، فعلى الرغم من تحسن الدخل الفردي السنوي من ١٠٠٠ دولار أميركي في السنة إلى ٣٠٠٠ دولار عام ١٩٩٧ إلا أن شيئاً لم يتغير في الهوة الحاصلة بين الطبقات الاجتماعية.

يجب بذل جهود كبيرة من أجل بلوغ تحسن مستدام في الدخل الفردي كم سيحتاج هذا الأمر من وقت؟ الأمر يتوقف على العلاقة بين الدولة والمواطن. وليست البيروقراطية التي يتعثر بها المسؤولون الحاليون والتي يرجع عهدها وميراثها إلى العقود الماضية سوى جزء من هذه المعادلة.

سيتطلب تدريب النخب الجديدة وتجهيزها وقتاً طويلاً وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكوادر المتوسطة والتقنيين من جميع المستويات. وحتى إذا كان المواطن جاداً ومنضبطاً يجب على النخب أن تحافظ على مستواها كي لا تضيّع الأجيال التالية ما بناه المؤسسون والمصلحون.

لذلك، يقتضي تحديث الدولة القيام بورشة ضخمة وكبيرة بموازاة ورشة الإعمار، ورشة مسح للإدارت المركزية وتحديد الإدارات والدوائر غير المجدية.

بما أن الدولة كمؤسسة تحوي غالبية الموظفين اللبنانيين فهي مدعوة لنشر الرسالة التالية بين المواطنين: «أن العمل في القطاع العام فيه مسؤوليات يجب على الموظّف تحملها، وفيه شرف وكرامة، وهو مهنة لها مستقبل واعد».

وأخيراً، يكمن دور الدولة في إعطاء الأحزاب والجمعيات الوطنية حيّزاً من الحرية ضروري وأساسي لا يستطيع المجتمع أن يتحرك من دونه. هذا دور دقيق وصعب، لأن بناء هذه الدولة هو مسيرة امتدت على مدى السنين ولأن وضع الموظفين ودوافعهم للعمل شهدت تدهوراً كبيراً خلال هذه المدة. فيجب القيام بإصلاحات شجاعة، كما يجب البدء بورشة الإصلاح الإداري بموازاة ورشة الإعمار، وهذه ورشة كبيرة وملحة.

تعيين

بشارة قرقفي، مديراً للشؤون العقارية

السيد بشارة قرقفي

في ١٧ شباط ١٩٩٨ عيّن السيد بشارة قرقفي مديراً للشؤون العقارية، وهو حائز على إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية.

نال منحة من المعهد الدولي للادارة العامة I.I.A.P في باريس ونجح فيه بدورة تدريبية دامت من العام ١٩٨٠ الى ١٩٨١.

نجح في الدورة الاعدادية والتدريبية التي أجراها المعهد الوطني للإدارة والإنماء في مجلس الخدمة المدنية.

شغل منصب أمين سجل عقاري ثمّ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٤ عيّن بوظيفة أمين سجل عقاري مركزي في منطقة جبل لبنان الشمالية.

المالية العامة

موضوع جديد في الدورات التدريبية العامة

السيدة إيرما مجدلاني حبيب

إن دورة المالية العامة تشكل مرحلة هامة في عملية تدريب الموظفين التي بدأتها وزارة المالية ضمن المعهد المالي. وتتميز هذه الدورة بالأهمية التي توليها للمهام اليومية المختلفة التي يحويها العمل في وزارة المالية، إذ أنها تضع هذه المهام في إطار شامل هو دور الدولة كفاعل اقتصادي.

بدأ تطوير هذه الدورة في شهر أيلول ١٩٩٧ عندما اجتمع فريق العمل المؤلف من البروفسور جان بيار لاسال[١] والبروفسور إيرما مجدلاني حبيب[٢] بفضل التعاون بين وزارة الاقتصاد والمال والصناعة الفرنسية من جهة والمعهد المالي من جهة أخرى. ولقد دام تصميم هذه الدورة وتحضيرها لشهراً عدة وتجسد هذا العمل في شهر نيسان ١٩٩٨ بإقامة ندوة تجريبية. ولقد قام معدو هذه الدورة بإحياء الندوة التي دعيت إليها «عينة» من «نخبة» موظفي الوزارة. وفي نهاية الجلسة الأولى قام المشاركون بتقييم موضوع هذه الدورة من حيث أهميته وتأثيره بالإضافة إلى طريقة تقديمه. وقد حضر هذه الجلسة السيد الوزير فؤاد السنيورة.

وليد شرف الدين، شيراز الحجار، رضى القيسي، فاطمة خليفة، هاكوب كلكيكيان، مازن جعفر، لينا هاشم جنبلاط، ماري خوري، احمد الشمعة، راسي الحاج علي من وزارة المالية مع المدربين ريموند نصر ووليام طعمة.

من حيث المضمون، تعتبر هذه الدورة مكملة لدورة الاقتصاد الكلي وموضوعة في نفس الخط التعليمي، فهي تولي أهمية كبيرة لدراسة الدولة باعتبارها فاعل اقتصادي كما تحاول متابعة عملية اتخاذ القرار ضمن الدولة وتحليل أثر تطبيق القرارات الإدارية على الواقع الاقتصادي. أما أهمية إبراز الجانب الاقتصادي للقرارات العامة فهو يكمن في ترشيد التصور لدور الدولة بالإضافة إلى السعي لإزالة بعض الأحكام المسبقة على هذا الدور وإظهار أهمية عمل الدولة وحدود هذا العمل.

تتمحور هذه الدورة حول ٥ مواضيع رئيسية. يبحث الموضوع الأول في دور الدولة كعامل اقتصادي، ويتناول الثاني موازنة الدولة وهي تجسيد لأنشطتها. أما الموضوعان الثالث والرابع فهما يعرضان النفقات العامة والواردات مع التركيز على الجبايات الإلزامية. أما الموضوع الأخير فهو يتناول الدين العام. وفي الدورة دراسة لملاحق تصدر عن مراجع مختصة تعرض بالأرقام أوضاع المالية العامة في لبنان وتتيح إعطاء أمثلة خلال الشرح.

منذ ١٤ تموز، يقوم فريق من المساعدين من خريجي كلية العلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف بإعطاء هذه الدورة. والجو العام فيها حيوي وممتع. إذ أن الشرح الأكاديمي الذي يؤمنه المدربون يتمازج مع ما يقدمه المشاركون من خبرة عملية مستقاة من التجربة المعاشة. وكان لهذا التبادل المستمر صدى إيجابي لدى الجميع ويتمنى المسؤولون عن إعداد هذه الدورة أن لا يقتصر هذا النوع من التمازج بين الجانب الأكاديمي والجانب العملي المعاش ضمن الخدمة المدنية على هذه الدورة بل يتخطاها ليصبح تقليداً يشمل مختلف الأنشطة والمستويات.

(١) أستاذ في كلية الحقوق في جامعة جان مولان ٣ ومدير معهد إدوار لامبير للقانون المقارن.
(٢) أستاذة وبالب. عميد كلية العلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف في بيروت.

فتح باب الترشيح لدورات تدريبية في المعهد العربي للتخطيط الكويت

يعقد المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال سنة ١٩٩٨ – ١٩٩٩ مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية ويفتح وزير الدولة للشؤون المالية السيد فؤاد السنيورة باب الترشيح أمام من يهمه الأمر ويستوفي الشروط المطلوبة.

يتكون البرنامج التدريبي للعام ١٩٩٨ – ١٩٩٩ من الدورات التالية:

٤ دبلومات تدريبية مدتها شهرين ونصف تقريباً وتدور حول المواضيع التالية:

- الإصلاح الإقتصادي وإدارة القطاع الخارجي — من ٩٨/٩/٢٦ إلى ٩٨/١٢/٩
- اساليب التحليل والنمذجة الإقتصادية — من ٩٨/٩/٢٦ إلى ٩٨/١٢/٩
- إدارة الموارد — من ٩٩/٢/٢٧ إلى ٩٩/٥/٢٢
- السياسات التنموية — من ٩٩/٢/٢٧ إلى ٩٩/٥/٢٢

١٢ شهادة تخصصية مدتها شهر تقريباً وتدور حول المواضيع التالية:

- السياسات الإقتصادية الكلية — من ٩٨/٩/٢٦ إلى ٩٨/١٠/٢١
- اساليب التحليل والتفاوض في المجال الإقتصادي — من ٩٨/٩/٢٦ إلى ٩٨/١٠/٢١
- سياسات الإصلاح الإقتصادي — من ٩٨/١٠/٢٤ إلى ٩٨/١١/١٨
- الحسابات القومية والنمذجة الإقتصادية — من ٩٨/١٠/٢٤ إلى ٩٨/١١/١٨
- التجارة الخارجية وإدارة الديون — من ٩٨/١١/٢١ إلى ٩٨/١٢/١٦
- تقييم المشروعات التنموية — من ٩٨/١١/٢١ إلى ٩٨/١٢/١٦
- إدارة الموارد البشرية — من ٩٩/٢/٢٧ إلى ٩٩/٣/٢٤
- السياسات الإقتصادية الكلية — من ٩٩/٢/٢٧ إلى ٩٩/٣/٢٤
- الإدارة المالية — من ٩٩/٤/٣ إلى ٩٩/٤/٢٨
- السياسات القطاعية — من ٩٩/٤/٣ إلى ٩٩/٤/٢٨
- إقتصاديات البيئة — من ٩٩/٥/١ إلى ٩٩/٥/٢٦
- السياسات الإجتماعية — من ٩٩/٥/١ إلى ٩٩/٥/٢٦

تدريب

٤٨ برنامجاً تدريبياً قصيراً مدتها أربعة أيام وتدور حول المواضيع التالية:

اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	
	من	الى
برامج شهر سبتمبر:		
سياسات الاقتصاد الكلي المنفتح	٩٨/٩/٢٦	٩٨/٩/٣٠
الأساليب الإحصائية	٩٨/٩/٢٦	٩٨/٩/٣٠
برامج شهر اكتوبر:		
نماذج تحليل أسعار وأسواق الصرف	٩٨/١٠/٣	٩٨/١٠/٧
التحليل باستعمال العينات	٩٨/١٠/٣	٩٨/١٠/٧
السياسات المالية	٩٨/١٠/١٠	٩٨/١٠/١٤
نماذج التنبؤ الاقتصادي	٩٨/١٠/١٠	٩٨/١٠/١٤
السياسات النقدية	٩٨/١٠/١٧	٩٨/١٠/٢١
أساليب واستراتيجيات التفاوض في المجال الاقتصادي	٩٨/١٠/١٧	٩٨/١٠/٢١
سياسات التصحيح الهيكلي	٩٨/١٠/٢٤	٩٨/١٠/٢٨
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٩٨/١٠/٢٤	٩٨/١٠/٢٨
برامج شهر نوفمبر:		
تحليل الاستدار الاحتلي للبيانات	٩٨/١٠/٣١	٩٨/١١/٤
نماذج الاقتصاد القياسي وتقييم السياسات	٩٨/١٠/٣١	٩٨/١١/٤
سياسات الخصخصة	٩٨/١١/٧	٩٨/١١/١١
جداول المدخلات - المخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية	٩٨/١١/٧	٩٨/١١/١١
السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية	٩٨/١١/١٤	٩٨/١١/١٨
نماذج التوازن العام وتقييم السياسات	٩٨/١١/١٤	٩٨/١١/١٨
سياسات التجارة الخارجية	٩٨/١١/٢١	٩٨/١١/٢٥
أساليب التقييم الاقتصادي للمشروعات	٩٨/١١/٢١	٩٨/١١/٢٥
برامج شهر ديسمبر:		
اقتصاديات المناطق الحرة	٩٨/١١/٢٨	٩٨/١٢/٢
أساليب التقييم غير الاقتصادي للمشروعات	٩٨/١١/٢٨	٩٨/١٢/٢
تحليل النظام الجديد للتجارة العالمية	٩٨/١٢/٥	٩٨/١٢/٩
أساليب متابعة تنفيذ المشروعات	٩٨/١٢/٥	٩٨/١٢/٩
إدارة الديون الخارجية	٩٨/١٢/١٢	٩٨/١٢/١٦
تقييم المشروعات الزراعية في ظل الاعتبارات البيئية	٩٨/١٢/١٢	٩٨/١٢/١٦

اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	
	من	الى
برامج شهر مارس:		
تحليل الموارد البشرية	٩٩/٢/٢٧	٩٩/٣/٣
سياسات الاقتصاد الكلي المنفتح	٩٩/٢/٢٧	٩٩/٣/٣
تحليل إحصاءات أسواق العمل	٩٩/٣/٦	٩٩/٣/١٠
نماذج تحليل اسعار وأسواق الصرف	٩٩/٣/٦	٩٩/٣/١٠
تخطيط القوى العاملة	٩٩/٣/١٣	٩٩/٣/١٧
السياسات المالية	٩٩/٣/١٣	٩٩/٣/١٧
نماذج تحليل البطالة	٩٩/٣/٢٠	٩٩/٣/٢٤
السياسات النقدية	٩٩/٣/٢٠	٩٩/٣/٢٤
برامج شهر ابريل:		
التحليل المالي	٩٩/٤/٣	٩٩/٤/٧
السياسات الزراعية	٩٩/٤/٣	٩٩/٤/٧
تحليل أسواق الأوراق المالية	٩٩/٤/١٠	٩٩/٤/١٤
حالات دراسية لتقييم السياسات الزراعية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات	٩٩/٤/١٠	٩٩/٤/١٤
آليات النظام المصرفي الإسلامي	٩٩/٤/١٧	٩٩/٤/٢١
السياسات الصناعية	٩٩/٤/١٧	٩٩/٤/٢١
إدارة الاستثمارات المالية	٩٩/٤/٢٤	٩٩/٤/٢٨
السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات	٩٩/٤/٢٤	٩٩/٤/٢٨
برامج شهر مايو:		
السياسات البيئية	٩٩/٥/١	٩٩/٥/٥
السياسات الاجتماعية في التنمية	٩٩/٥/١	٩٩/٥/٥
الأساليب الاقتصادية في التحليل البيئي	٩٩/٥/٨	٩٩/٥/١٢
سياسات الضمان الاجتماعي ومواجهة الفقر	٩٩/٥/٨	٩٩/٥/١٢
تحليل الآثار البيئية	٩٩/٥/١٥	٩٩/٥/١٩
السياسات السكانية	٩٩/٥/١٥	٩٩/٥/١٩
إدارة الموارد المائية للحضر والبيئة	٩٩/٥/٢٢	٩٩/٥/٢٦
سياسات الرعاية والضمان الصحي	٩٩/٥/٢٢	٩٩/٥/٢٦

يشترط أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة جامعية ويفضل من لم يتجاوز الاربعين عاماً عند بداية البرنامج كما يشترط وصول الترشيحات قبل موعد بدء البرنامج بفترة لا تقل عن شهرين.

يأخذ المعهد العربي للتخطيط على عاتقه كافة النفقات التي تشمل التدريب والإقامة بسكن المعهد وثلاث وجبات يومياً وتذاكر السفر.

على من يريد المزيد من التفاصيل أو ترشيح نفسه الإتصال بالمعهد المالي على الأرقام التالية:

٤٢٥١٤٨ أو ٤٢٥١٤٩

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المعهد العربي للتخطيط يعقد ورش عمل حول المواضيع التالية:

- العولمة، الإتفاقيات الدولية الحديثة والتكتلات الإقليمية من ٣ إلى ٦ أيلول ١٩٩٨.
- بناء القدرات واستدامتها في اطار إصلاح السياسات الإجتماعية من ١ إلى ٣ كانون الأول ١٩٩٨ بالمملكة المغربية.
- أسواق الأوراق المالية العربية: الاتجاهات الحديثة والأداء من ١٥ إلى ١٦ آذار ١٩٩٩ بالكويت.

على الراغبين في المشاركة، إرسال نبذة عن الورقة المزمع تقديمها، إضافة إلى السيرة الذاتية الخاصة بمقدمها إلى المعهد المالي وذلك في أسرع وقت ممكن.

إحصائيات عن الدورات التدريبية في المعهد المالي

في نهاية شهر حزيران ١٩٩٨، أصدر المعهد المالي مجموعة من الإحصائيات عن دورات وزارة المالية التدريبية الجارية منذ تموز ١٩٩٦، اقيمت هذه الدورات بمعظمها في المعهد المالي، كما اقيم بعضها خارج لبنان (في سنغافورة وفرنسا). حتى الحادي والثلاثين من ايار ١٩٩٨، استقبل المعهد المالي ١٧٨٧ متدرباً يمثلون ١٢١٩ شخصاً مختلفاً. ومن بين هؤلاء ١١٤٠ شخصاً (اي ٩٤٪) اتوا من وزارة المالية.

تنقسم الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد المالي إلى ثلاثة أنواع:

- دورات تدريبية تتوجه لجميع العاملين في وزارة المالية: دورات في الاقتصاد الكلي والمالية العامة والمحاسبة والمعلوماتية.
- دورات جمركية وهي دورات معدّة خصيصاً للإدارات الجمركية لتدريب أفرادها. ولقد بلغ عدد المشتركين من وزارة المالية في هذه الدورات ٤٤٤ متدرباً.

دورات متخصصة تعد لحاجات تدريب معينة وخاصة بكل إدارة أو وظيفة ضمن وزارة المالية (المديرية العامة للمالية، دائرة المساحة أو الدوائر العقارية). بلغ عدد المتدربين في هذه الدورات ٥١١ شخصاً.

الدورات التدريبية ونسبة المشاركين فيها من إجمالي عدد المتدربين

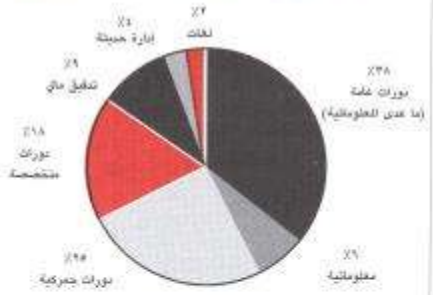

يظهر هذا الرسم مختلف أنواع الدورات التدريبية التي نظمها المعهد المالي بالإضافة إلى نسبة المشتركين في كل منها.

بلغ عدد المشاركين الذكور ١٢٦٨ مشاركاً من وزارة المالية وكان متوسط العمر ٤٦ عاماً فيما شاركت في هذه الدورات ٤٣٦ موظفة بمتوسط عمر بلغ ٣٥ عاماً. وتابع كل متدرب ٥,٦ أيام من دورات التدريب التي ينظمها المعهد المالي.

هرم الأعمار للمتدربين

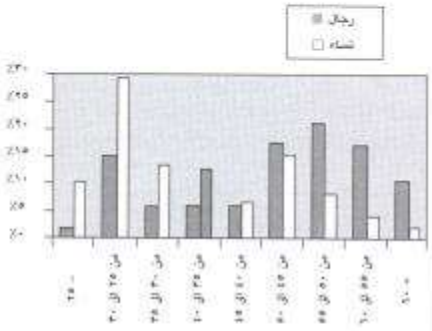

إن هذه الأرقام تظهر الجهود التي قامت بها وزارة المالية من أجل تحديث طريقة العمل فيها ونوعية الخدمات التي تقدمها للدولة. إن الدورات التدريبية التي تقام في المعهد المالي هي فرصة لكل موظفي الوزارة لتطوير مهاراتهم وتحسين أساليب العمل كي يسيروا في عملية التحديث الجارية في الوزارة.

تدريب

«إدارة السياسة المالية» في دورة تدريبية

نظم معهد السياسات الإقتصادية في صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع مصرف لبنان دورة إقليمية تدريبية في بيروت تحت عنوان «إدارة السياسة المالية» في الفترة ما بين ٢٠ و٣٠ أيار ١٩٩٨ شارك فيها كل من لبنان وسورية والأردن وفلسطين. وشارك من وزارة المالية اللبنانية كل من رؤساء الدوائر التالية اسماؤهم: الآنسة أمل يحيى شيارو والسيدة عليا عباس والسادة يوسف الزين وطانيوس رزق وغازي الرمال.

وقد حاضر في هذه الدورة مجموعة من اساتذة المعهدين المذكورين حول سياسات الإنفاق العام والضرائب والدين العام وآثارهم الإقتصادية. كما قام مدير معهد السياسات الإقتصادية الدكتور علي صادق والدكتور سهيل فهوار والدكتور منير راشد عن صندوق النقد الدولي بزيارة المعهد المالي حيث التقوا مدير المعهد السيد بيجون وقاموا بجولة في مختلف أقسام المعهد ومكتبته. وصرح الدكتور صادق إثر هذه الزيارة عن رغبته في عقد الدورات التدريبية المقبلة لمعهد السياسات الإقتصادية في المعهد المالي نظراً لتوفر جميع الشروط التدريبية اللازمة فيه.

السيد ناصر الصعيدي مع كل الذين شاركوا بدورة «إدارة السياسة المالية»

المشاركة في دورة لمعهد السياسات الإقتصادية

أقام معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة، حلقة عمل حول «سياسة وإدارة الدين العام خلال الفترة الممتدّة من ٢٨-٣١ اذار ١٩٩٨». شارك فيها كبار الموظفين من عدة دول عربية، وقد شارك فيها من لبنان رئيس مصلحة الخزينة والدين العام السيد عبداللطيف قطيش ورئيس دائرة الدين العام الآنسة أمل يحيى شيارو.

مصلحة الواردات تزور سنغفورة

قامت بعثة من مصلحة الواردات بين ٢١ و٢٣ تموز بزيارة مصلحة واردات سنغفورة. تكونت هذه البعثة من كل من عليا عباس ومريا دعليبديان وفكتوريا مقدسي وقادي تميم وكلوديا كركي ومنال الأسير وترأسها السيد شوقي حمد. كان الهدف من هذه الزيارة دراسة نظام الضرائب العام المتعارف عليه بالـ (Genral Taxe System) GST من جهة وضعه وإدارته والتنقيق به.

مؤتمر

الاجتماع الثالث للجنة المعلوماتية الجمركية

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقدت لجنة المعلوماتية الجمركية اجتماعها الثالث في مقر المعهد المالي في بيروت بين ٢٥ و٢٧ آب ١٩٩٨. حضر الاجتماع وفود من الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية.

وقد ناقشت اللجنة عدّة مواضيع اهمها:

١- تبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً بواسطة EDI-EDIFACT

٢- تطبيق نظام نجم (النظام الجمركي المعلوماتي اللبناني) تضمنه زيارة ميدانية للمرفأ ولمطار بيروت الدولي.

٣- توحيد التعريفات الجمركية بين الدول العربية تمهيداً لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وفي نهاية المؤتمر جرى توقيع تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة المعلوماتية الجمركية من قبل الدكتور محتصم رشيد سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالأمانة العامة للجامعة، والأستاذ جورج عازار رئيس مصلحة المركز الآلي الجمركي في إدارة الجمارك اللبنانية.

المشاركين في الإجتماع الثالث للجنة المعلوماتية الجمركية

منشورات الوزارة بتصرف الموظفين والمواطنين

خصصت المكتبة المالية في المعهد المالي ركناً للمنشورات الصادرة عن الوزارة ليتسنى لجميع موظفي وزارة المالية وللمواطنين مراجعتها ساعة يشاؤون. ومن بين هذه المنشورات:

• **دليل المواطن: رسم الانتقال:** يعرفنا هذا الدليل على رسم الانتقال، أسسه، معدل الرسم، الإعفاءات، كيفية تحصيل الرسم، الدوائر المالية المختصة بالتصاريح، تسوية الغرامات وسير المعاملات.

• **دليل المواطن: ضريبة الأملاك المبنية:** يعرفنا هذا الدليل على ضريبة الأملاك المبنية، من هو المكلف بهذه الضريبة، ما هي واجباته، الإيرادات الخاضعة للضريبة، الإعفاء من الضريبة، الغرامات وسير المعاملات.

• **دليل المواطن: خاص بالمعاملات العقارية:** يشمل هذا الدليل كل أنواع العقود وجميع التصرفات القانونية التي يوجب القانون تسجيلها في السجل العقاري معدداً لها وموضحاً لكيفية إنشاء العقود وغيرها من التصرفات القانونية ومحدداً الجهات المختصة لتنظيمها وتصديقها والمستندات والوثائق المفروض إرفاقها بالمعاملات العقارية والرسوم المتوجبة وممارسة الحقوق المتعلقة بها من اعتراضات واستدعاءات ومراجعات، كما يتضمن جدولاً بمراكز أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة والمكاتب المعاونة، وأفرد فصلاً خاصاً لموضوع اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان وبين الأحكام القانونية التي ترعاها.

• **دليل مباشرة العمل لجميع فئات المكلفين بضريبة الدخل:** يهدف هذا الدليل إلى تعريف المكلف على كيفية التصريح عن مباشرة العمل بشكل مبسط وبالتالي تسهيل وتسريع كافة المعاملات بينه وبين الإدارة.

• **دليل تصريح ضريبة الدخل: شركات الأموال (باستثناء المصارف وشركات التأمين):** الهدف من هذا الدليل التعريف عن التصريح الجديد الذي وضعته وزارة المالية المؤلف من أربع صفحات أساسية والمرفق به نوعان من البيانات المالية.

• **مشروع تأهيل مديرية الواردات**

وإعادة هندسة الأنظمة والإجراءات.

• **الموازنة العامة لعام ١٩٩٨.**

• **فتلكة موازنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ باللغتين العربية والانكليزية.**

وتوجه المكتبة المالية طلباً خاصاً لجميع المديريات والمصالح والدوائر أن يرسلوا لها كل المنشورات التي تصدر عنهم من أجل إثراء هذا الركن ووضع بتصرف المواطن القسط الأوفر من المعلومات.

أحدث الإصدارات المالية والإقتصادية والإدارية في المكتبة المالية

تسلم وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة في ٢٣ تموز ١٩٩٨ في مكتبة المعهد المالي من سفير هولندا لدى لبنان رونالد الكسندر مولينغر هبة من الحكومة الهولندية عبارة عن كتب باللغة الانكليزية في الشؤون المالية، الاقتصادية، والإدارية في حضور وزير الاصلاح الاداري بشارة مرهج ومدير عام وزارة المالية الدكتور حبيب أبو صقر وكبار موظفي وزارة المالية والجمارك والدوائر العقارية. كما تم تزويد المكتبة بأحدث ما صدر عن دور النشر الفرنسية في مجال الإقتصاد والمال والإدارة وذلك في إطار بروتوكول التعاون بين وزارتي المالية الفرنسية

من اليمين: السيد جابر بكر، الدكتور حبيب أبو صقر، الوزير بشارة مرهج، الوزير فؤاد السنيورة، سفير هولندا السيد رونالد الكسندر مولينغر

والبنانية. يمكنكم استعارة هذه الكتب او الإطلاع عليها في مكتبة المعهد المالي يومياً من الساعة الثامنة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر دون انقطاع.

الملف

دائرة ضريبة الدخل
من التدقيق إلى التأدية الطوعية

ضريبة الدخل هي من أكثر الضرائب عدالة ومرونة لأنها ترتكز على المقدرة الحقيقية للمكلف وهي متمثلة بالدخل الحاصل له من مختلف أنواع مصادره، وقد تعاظم دور هذه الضريبة في الأنظمة الضريبية الحديثة لكونها مصدراً هاماً من مصادر تمويل الموازنة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق برامج التنمية، وتساعد على تحقيق السلم الاجتماعي بإعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف طبقات المجتمع.

تتولى دائرة ضريبة الدخل مسؤولية تنفيذ التشريع الخاص بهذه الضريبة، فتقوم بفرض الضريبة وتأمين الانضباط الضريبي، ومن أجل القيام بهذه المهمات يتمتع جهاز ضريبة الدخل بسلطات واسعة تتناول إستلام التصاريح من المكلفين وتدقيق قيودهم وسجلاتهم وتعديل التصريح المقدم من المكلف عند الاقتضاء أو إلغاء القيود والسجلات وتقدير الأرباح مباشرة وفرض الغرامات المالية وطلب الملاحقة الجزائية أمام القضاء. وقد وضع القانون لكل من هذه الإجراءات أصولاً وقواعد وربط أمر ممارستها بمهل معينة.

إن الجهاز الضريبي الذي يتولى فرض ضريبة الدخل في بيروت يتألف من موظفي دائرة ضريبة الدخل، وهي دائرة مركزية، تابعة لمديرية الواردات من جميع النواحي الإدارية والفنية، وهي مؤلفة من رئيس دائرة ومراقبين رئيسيين (فئة ثالثة) ومراقبي ضرائب ومحررين وكتبة ومستكتبين، ويتركز العمل من قبل المراقبين الرئيسيين والمراقبين على تدقيق تصاريح المكلفين مكتبياً وميدانياً لاستدراك النقص في الضريبة المصرّح بها وملاحقة المكتومين غير المصرحين لفرض الضريبة والغرامات المتوجبة عليهم.

كما أن الفرع الإداري المؤلف من محررين وكتبة يتولى استلام التصاريح وحفظها ضمن الملفات العائدة لها.

أما في المحافظات فتتولى الدوائر

رئيس دائرة ضريبة الدخل السيد سركيس صفير

الاقليمية تنفيذ المهام التي تقوم بها الدوائر المركزية في بيروت وتعمل هذه الدوائر تحت إشراف المحافظ إدارياً وترتبط بمدير المالية العام، كما ترتبط فنياً بمديرية الواردات فيما يتعلق بطرح الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة الدخل.

وإن التنسيق مع هذه الدوائر، لتوحيد التطبيق في الأمور القانونية الجديدة يتمّ عبر مدير الواردات، وذلك بعقد اجتماعات دورية لجميع رؤساء الوحدات.

إن الاهتمام بتطوير جهاز مديرية

الواردات وخاصة ضريبة الدخل هو من الاهتمامات الرئيسية لوزير المالية بالإضافة إلى الاهتمام بتحديث التشريع، وقد بدأت ورشة الإصلاحات تحت عنوان «إعادة تأهيل مديرية الواردات، وإنشاء المعهد المالي تحت شعار «الجودة والتفوق عبر التدريب» وذلك تكريساً لاعتماد التدريب كسياسة دائمة لجهاز الضرائب، وتبذل جهود كبيرة حالياً لتحديث جهاز ضريبة الدخل، واعتماد حلول تنظيمية وادارية جديدة وتطوير طرق العمل وأساليبه، وقد جرى أيضاً الاهتمام بالعنصر البشري ففرضت كفاءات علمية معينة، لا تقل عن مستوى الإجازة الجامعية على كل من يريد أن يعمل في جهاز ضريبة الدخل، مرسوم رقم ١٢٣٩٧ تاريخ ٢٣/ ٩٨/٦) كما تم تدريب جميع المراقبين الموجودين في الخدمة حالياً على الإجراءات الحديثة للتدقيق ومن أهم الإنجازات أيضاً هو إدخال المكننة في عملية التدقيق الضريبي وذلك بإحصاء المكلفين ميدانياً وتحديث الملفات ومعالجة التصاريح، وتجميع المعلومات، واختيار الملفات الواجب تدقيقها لدى المكلف وفقاً لمعايير معينة.

إن الهدف الأساسي لدائرة ضريبة الدخل، هو إجراء تكليف صحيح بالضريبة وتوريدها للصناديق العامة، وإن جل ما تصبو إليه الدائرة هو أن يقوم المكلف بتأدية الضريبة دون إكراه أو ضغط، لذلك تعمل الدائرة على تأمين المساواة بين المكلفين أمام القانون، لأن الإخلال بالانضباط الضريبي يتأتى من شعور المكلف بأن غيره من المكلفين يتهرب من الضريبة وإن ارتكاب الغش الضريبي يبقى دون عقاب، لذلك تعمل دائرة ضريبة الدخل على ضبط التهرب الضريبي ومكافحته من أجل تأمين التأدية الطوعية وتشجيع المكلف على دفع كامل الضريبة المتوجبة عليه عند التصريح مما يعزز وضع الخزينة ويخفف عن المكلف الملاحقات القانونية لتصحيح وضعه الضريبي.

بعض الموظفين في دائرة ضريبة الدخل وهم من اليمين: محمد عمر الصفوح، نبيل هيدموس، روزين شاهين، أسد للاح، نجيب مرعي، بوليت شاهر، محمد مروش، لينا حرب، محمد مرتضى، سركيس صقر رئيس الدائرة، غسان الداهوك، فياض الحداد، نبيسم جبرايل، فيصل عساف، علي يونس، عبد الكريم بموت، سامي الصيفي، علي قبلان بيه، موريس سليبا

رئيس دائرة ضريبة الدخل
سركيس صقر

الأورو، نقد الإتحاد الأوروبي الموحد

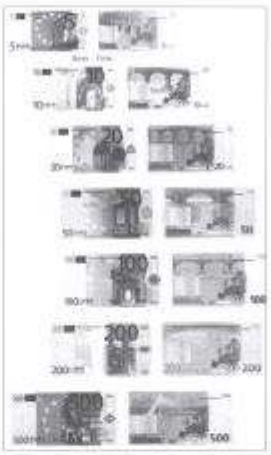

في تموز ٢٠٠٢، سوف تختفي جميع العملات الأوروبية من التداول وتسحب من الدورة الاقتصادية وستحل محلها الأورو أو العملة الأوروبية الموحدة. وحتى يحين ذلك الوقت هناك عدة مراحل إلزامية للوصول إلى مرحلة التداول بالأورو حين تصبح هذه العملة الأوروبية العملة العالمية الاساسية الثانية مع الدولار.

في شهر أيار الفائت، قرر المجلس الأوروبي من ستكون أول الدول المشاركة في التداول بالأورو. من بين ١٥ عضواً اختير ١١ بلداً[1] لستوفت الشروط الاقتصادية التي حددتها اتفاقية ماستريشت عام ١٩٩٣. ابرز هذه الشروط هي الحصول على عملة ثابتة وارتفاع بسيط في كلفة المعيشة بالإضافة إلى معدلات فوائد معتدلة ومالية عامة متوازنة. اما الدول الأخرى فإنها ستلحق بركب الأولى بعد أن تستوفي هي أيضاً الشروط الاقتصادية المذكورة. وفي هذه الأثناء، تكون غالبية الدول الأوروبية قد بدأت باستعمال الأورو.

هنا جدول بالمواعيد التي ستحدد عملية الاندماج هذه التي ستؤدي إلى تغيير جذري في الحياة الاقتصادية الأوروبية والعالمية.

١٩٩٨	• إصدار القرار بعدد الدول التي ستشارك في المرحلة الأولى • إصدار معدلات صرف ثنائية بين العملات المشاركة • تحديد المواصفات التقنية بالنسبة للعملة الورقية والنقدية
١ كانون الثاني ١٩٩٩	• تحديد نهائي لمعدلات الصرف والتحويل • عمليات الصرف للأورو • إصدار الدين العام بالأورو • تحديد السياسة النقدية وتنفيذها بالأورو
بين ١ كانون ثاني ١٩٩٩ و١ كانون ثاني ٢٠٠٢	• الانتقال إلى الأورو ضمن المجالات المصرفية • دعم الاقتصاد بكامله من اجل التحول إلى الأورو
١ كانون ثاني ٢٠٠٢	• وضع أوراق الأورو والقطع النقدية في التداول • التحول الكامل إلى الأورو في الإدارات العامة
١ تموز ٢٠٠٢	• إلغاء الوضع النقدي القانوني للعملات الوطنية من أوراق وقطع نقدية

إن هذا الجدول يهم أيضاً لبنان، لا سيما وأنه يترتب على كل المصارف أن تقيم حسابات بالأورو تضم جميع العملات الأوروبية وفق معدلات الصرف التي يحددها الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، ستجري جميع المبادلات التجارية بين لبنان وأوروبا بالأورو وهذا يشكل قسماً كبيراً من المبادلات النقدية لأن أوروبا هي الشريك الاقتصادي الأول للبنان.

للمشاركة في التقارب بين أوروبا ولبنان، سيستعمل الاتحاد الأوروبي مساهمته في تمويل المعهد المالي لإعلام وتدريب الموظفين في وزارة المالية بالإضافة إلى إعلام الجمهور بالتغييرات التي سيحدثها الأورو في الحياة الاقتصادية اللبنانية.

(١) الدول الإحدى عشر هي التالية: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال والسويد.

الوصول إلى شبكة الإنترنت

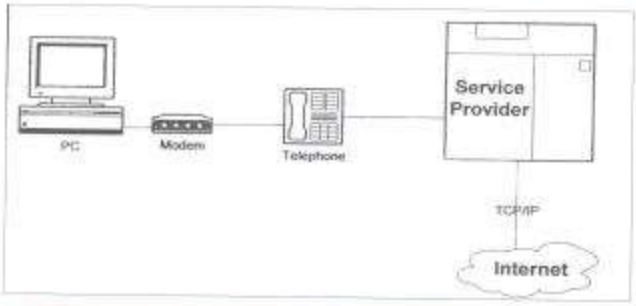

الاتصال بالشبكة

لكي تتمكنوا من الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر الاتصال بأحد الخوادم أو المضيفين الذين يمكنهم إدارة البروتوكول TCP/IP[1]. وتعرف هذه الخوادم بمؤمن خدمات الإنترنت (Internet Service Provider) أو مؤمن معلومات الإنترنت (Internet Information Provider).

لوصل حاسوبكم الشخصي بالإنترنت يجب أن تنشؤوا صلة إلكترونية بالشبكة. عندها يمكننا القول انكم أصبحتم تملكون حساباً على الشبكة. تقام الصلة عبر الخط الهاتفي باستعمال مودم وهو جهاز يتيح تبادل المعلومات بين الخادم والحاسوب عبر تحويل الإشارات الرقمية إلى إشارات قياسية وبالعكس.

لإقامة الاتصال نحتاج للمعدات التالية:

حاسوب

خط هاتفي (محلي)

جهاز مودم: بسرعة تبلغ ٢٨٨٠٠ بت بالثانية على الأقل

برنامج خاص لتصفح وإدارة الموارد الموجودة على شبكة الإنترنت. (Netscape Navigator) **والبرنامجان الأكثر شهرة هما نتسكايب نافيغايتور وإنترنت إكسبلورر** (Internet Explorer).

تتوقف نوعية الإتصال بالشبكة على سرعة المعدات المستخدمة للاتصال وأدائها. يمكن وصل عدة حواسيب في نفس الوقت على نفس الخادم، إلا أنه على هذا الخادم أن يكون على اتصال دائم بشبكة الإنترنت.

تعرفة الاتصال

يشبه نظام الإنترنت نظام الهاتف الخليوي. عند شراء المعدات اللازمة يجب معرفة كلفة الاتصال. في السوق المحلية نوعان من تعرفة الاتصال بالشبكة:

– الأول: القيام باشتراك وتسديد رسم الاشتراك للشركة التي تؤمن الاتصال. تبلغ قيمة هذا الرسم قرابة ٢٥ دولار في الشهر يضاف عليه كلفة ساعات الاتصال التي تتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات ونصف للساعة.

– الثاني: شراء مجموعة من خمس ساعات اتصال مثلاً على أن يعاد تعبئة الحساب عند انتهاء الساعات الخمس. تبلغ كلفة الساعة خمسة دولارات.

ولكن يجب ألاّ ننسى بعد ذلك أن ندفع فاتورة الهاتف المحلي!

موريال مخشن
مايا حاجة

(١) بروتوكول أو قانون يتحكم بطريقة نقل المعلومات على شبكة الإنترنت.

الإنترنت في متناول يدكم

موقع المعهد المالي

حديثنا عن الإنترنت ليس حديثاً نظرياً فقط بل ندعوكم إلى التحقق وتطبيق ما نكتب عنه في هذه الفقرة عن طريق رحلة في عالم الإنترنت والتجول في مواقعه. فقد عززت المكتبة المالية مؤخراً خدماتها باتصالها بشبكة الإنترنت. بإمكانكم زيارة موقع المعهد المالي والإطلاع على كافة نشاطاته وبعض نشاطات الوزارة كما يمكنكم أيضاً زيارة مواقع علمية متنوعة ولا سيما تلك التي تعنى بشؤون الإقتصاد والمال.

ركن الإنترنت في المكتبة المالية

الإتفاقات الثنائية

تهتم وزارة المالية في الوقت الحاضر بمفاوضة اتفاقيتين نموذجيتين ثنائيتي الأطراف مع عدد من الدول في العالم. تخص الاتفاقية الأولى دعم الاستثمارات الأجنبية وحمايتها وتشمل الثانية مبادئ تفادي التكليف المزدوج والحدّ من التهرب من الضرائب فيما يخص ضريبة الدخل.

تنص الاتفاقية الأولى على دعم استثمارات أحد الطرفين على اراضي الطرف الآخر عبر منح الطرف الأول التعامل الأفضل بين التعامل الوطني وتعامل الدولة المفضلة، بالإضافة إلى المعاملة العادلة والمتوازنة. ومن جهة أخرى تحظى الاستثمارات الأجنبية بحماية كاملة وشاملة. كما يجب ألاّ تتخذ بحقها إجراءات تمييز أو أي قرارات نزع ملكية، مثل التأميم أو الاستملاك بطرق غير شرعية. أما إذا دعت المصلحة الوطنية الاستملاك فيقتضي عندئذ التعويض على المستثمر بشكل مناسب وسريع. وتضمن الاتفاقية للمستثمر الأجنبي حرية نقل جميع المدفوعات المتعلقة باستثماره إلى الخارج.

أما الاتفاقية الثانية، الموضوعة وفق مثال اتفاقيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فهي تؤمن الحلول لمشكلات التكليف المتشابه لنفس المكلف على نفس موضوع التكليف وفي مدة زمنية مماثلة، أي لمشكلات التكليف المزدوج. تحدد هذه الاتفاقية تقاسم السلطات من حيث التكليف بين دولتين عند وجود مشكلة من هذا النوع. والهدف من هذه الاتفاقية هو تشجيع تبادل السلع والخدمات وتسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين طرفي العقد من دون أن يتحملا عبء التكليف المزدوج. أما الوجه الآخر لهذه الاتفاقية فيكمن في محاربة التهرب من دفع الضرائب عبر إنشاء خدمة مساعدة إدارية بين الدولتين المتعاقدتين.

يظهر الجدول التالي بالأرقام الشبكة اللبنانية للاتفاقات المذكورة آنفاً:

جدول ١٣ تموز ١٩٩٨	دعم الاستثمارات وحمايتها			تفادي التكليف المزدوج والتهرب من الضرائب		
	موقع بالأحرف الأولى (٧)	موقع (٢٣)	حجم (٢)	موقع بالأحرف الأولى (١٣)	موقع (٩)	حجم (٤)
ألبانيا		٢ أيار ١٩٩٢		X		
الجزائر		١١ شباط ١٩٩٨				
بلجيكا	X			X		
بلغاريا	X			X		
كندا		٢٢ نيسان ١٩٩٧		X		
الصين		١٧ حزيران ١٩٩٢	٢٥ شباط ١٩٩٧			
كوبا		١٦ تشرين الأول ١٩٩٧				
الجمهورية التشيكية		١٩ أيلول ١٩٩٧			٢٨ آب ١٩٩٧	
مصر		٦ أيار ١٩٩٦	٢٤ تموز ١٩٩٦		١٧ أيار ١٩٩٦	٢٤ تموز ١٩٩٦ (١)
فنلندا		٢٥ آب ١٩٩٧				
فرنسا		٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٦			٢٤ تموز ١٩٩٧	٢٣ آب ١٩٩٣
ألمانيا		١٨ أيار ١٩٩٧				
اليونان		٢١ تموز ١٩٩٧				
أندونيسيا				X		
إيران		٢٨ تشرين الأول ١٩٩٢				
إيطاليا		٧ تشرين الثاني ١٩٩٧				
الكويت	X			X		
ماليزيا		٢٦ شباط ١٩٩٨				
مالطة				X		
المغرب		٢ تموز ١٩٩٧		X		
النروج				X		
باكستان				X		
بولونيا	X			X		
رومانيا		١٩ تشرين الأول ١٩٩٤	١ حزيران ١٩٩٤		٢٨ حزيران ١٩٩٤	٢٥ تموز ١٩٩٤
روسيا		٧ نيسان ١٩٩٧			٥ نيسان ١٩٩٧	
إسبانيا		٢٢ شباط ١٩٩٥	٢٣ نيسان ١٩٩٦			
السويد	X					
سويسرا	X					
سوريا		٢٢ كانون الثاني ١٩٩٧	٢٤ تموز ١٩٩٧		١٢ كانون الثاني ١٩٩٧	٢٤ تموز ١٩٩٧
تونس		٢٣ حزيران ١٩٩٨			٢٣ حزيران ١٩٩٨	
تركيا				X		
الإمارات العربية المتحدة		١٧ أيار ١٩٩٨			١٢ أيار ١٩٩٨	
بريطانيا	X					
أوكرانيا		٩٥ أيار ١٩٩٦	٢٤ تموز ١٩٩٦	X		

(١) دخول حيّز التنفيذ في ٢٣ آذار ١٩٩٨

زفاف:

- يعقوب ابو حيدرعلى المراقب فريال ناكوزي في كنيسة مارطليا.
- المهندس جوزيف خوري على الآنسة ماغي فغالي في كنيسة مار اوغسطينوس.
- المفتش المالي جوزيف الهندو على غلاديس نعمه.
- بشاره كرباج على رين حبيقة في كنيسة مار جريس – زيوغة – بسكنتا.

بالرفاه والبنين.

يعقوب ابو حيدر وفريال ناكوزي

جوزف خوري وماغي فغالي

عقد قران:

- شادي نوري على الآنسة حياة قيسي
- وجيه ديب مراقب بالتحصيل على الآنسة غدى مصلح.

مبروك.

خطوبة:

- غالب مالك على غادة خليفة.
- حسام الشامي على المراقب امالي مقلّد.

عقبال الفرحة الكبرى.

ولادة:

- رزقت نهى خوري مولودة انثى اسمتها برلا–ماريا.
- رزقت زهرة شاهين محيو بمولودة انثى اسمتها ريم.
- رزقت رنده سليمان بلوز بمولودة انثى اسمتها ربيكا.
- رزقت ماجدة علاّم بمولودة انثى اسمتها ميرا.
- رزقت ماري كلود ابو سليمان بمولود ذكر.

مبروك.

تعيينات

صدر مؤخراً القرار رقم ٣/٢٧٥ بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩٨، عن إدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية المتضمن نتائج المباراة المحصورة التي أجريت لوظيفة مراقب في إدارة الجمارك والتي اجراها مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٨ والتي فاز بنتيجتها كل من المراقبين المساعدين الآتية اسمائهم: غراسيا القزي، ريما مكي، باسكال إيليا، وسام الغوش، جوسلين سلمين، أمين حمود، حنا فارس، كارول أبو زيد، إلهام غزيّل، ريمون خوري، خليل الخوري، هالي الحاج شحاده، ريم مبارك، وحنان الحسيني.

وقد اعدّت ادارة الجمارك مشروع مرسوم لتعيينهم في الوظيفة المذكورة. **مبروك** للفائزين.

غراسيا القزي

ريما مكي

باسكال إيليا

وسام الغوش

جوسلين سلمين

امين حمود

حنا فارس

كارول ابو زيد

إلهام غزيّل

ريمون خوري

خليل الخوري

هالي الحاج شحاده

ريم مبارك

حنان الحسيني

التقاعد

• بمناسبة إحالة مراقب عقد النفقات فوزي عازار والمحاسب جورج عزيز حداد إلى التقاعد بسبب بلوغهم السن القانونية، أقام موظفو الموازنة ومراقبة النفقات حفل وداعي على شرفهما في مطعم مهنا بحضور مدير المالية العام الدكتور حبيب أبو صقر.

• أقام رئيس وموظفي دائرة الضرائب غير المباشرة حفل غداء تكريمي على شرف المراقب ابراهيم بكداش بسبب بلوغه السن القانونية وانتهاء خدماته الوظيفية وقد حضر الاحتفال مدير عام المالية ورئيس مصلحة الواردات وشكروا السيد بكداش على خدماته الوظيفية وتمنوا له دوام الصحة والعافية.

• أقام موظفو مصلحة الواردات حفل غداء تكريمي في مطعم الأمين في الحازمية على شرف المراقب الرئيسي شفيقة باغر بمناسبة انتهاء خدماتها الوظيفية لبلوغها السن القانونية بحضور رئيس المصلحة السيدة سهام يواب.

متفرقات:

• بمناسبة عيدي مار الياس ومار شربل شفيع رئيس مصلحة الموازنة ومراقبة النفقات الاستاذ الياس شربل أقام موظفو مديرية

الموازنة ومراقبة النفقات حفل غداء في المصلحة بحضور جميع مراقبي عقد النفقات في مختلف الوزارات.

• فازت السيدة عليا عباس رئيسة دائرة «الضرائب غير المباشرة» بامتحانات السنة الثالثة في كلية الحقوق: الف مبروك.

• أصدر السيد وزير المالية بالوكالة وجرياً على العادة في كل سنة قرار يقضي بإجراء مناقلات شملت جميع مراقبي عقد النفقات لدى مختلف الوزارات ويعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٧-٧-٩٨.

اللغة جواز سفر

اللغة صياغة وفنّ، بقة ومرونة، سلاسة وعنوبة، وسبر غورها، عشق إبحار في عالمها على متن سفينة العلم والمعرفة: وتعلم اللغة تثقيف إنسان يقرأ كتاب الحياة وينهل منه، يشغف المتعطش إلى جرعة تروي، وبرعم ينمو ليزهو.

إن رغبة القيمين على المعهد المالي، إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من أهمية، قد تحقق عبر دورات لغة، نظّمتها وزارة المالية – المعهد المالي، بإشراف إخصائيين أعطوا حباً بالعطاء، واحتضنت قاعاته العديد منكم أيها الزملاء الذين تابعتم هذه الدورات سواء باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، أو حتى باللغتين معاً.

الدعوة مفتوحة والمقاعد بإنتظاركم، نحن على عتبة الالف الثالث نقدّر بوعي ضرورة الحاجة إلى إكتساب علم بلغة متقنة. اللغة

المتقنة باب معرفة وتواصل وإطلالة على كل جديد، أبواب المعهد المالي مشرّعة لكم فادخلوها واثقين، وغادروه بجواز سفر مزوّدين.

دعد بيسار غلاييني

بدء صفوف اللغة الفرنسية:
في ٥/١٠/١٩٩٨ مستوى ١
في ٦/١٠/١٩٩٨ مستوى ٢
في ١٥/١٠/٩٨ مستوى ٣
التسجيل من ١٥ إلى ٣٠ أيلول في المعهد المالي.
يعلن عن بدء دروس اللغة الانكليزية لاحقاً.

مذكرة

قررت وزارة المالية في مذكرة صدرت في ٢٨ ايار ١٩٩٨ موجهة إلى كافة الموظفين في وزارة المالية، تقديم مكافآت وجوائز قيمة لكل موظف يقدم لها إقتراحاً يتناول:

- تطوير وتحسين اداء المهام والخدمات التي تؤديها الوزارة حالياً او التي يجب أن تقوم بها.
- أموراً عملية من شأنها تبسيط وتسهيل معاملات المكلفين والمواطنين في علاقاتهم مع الإدارة.
- تغيير او تعديل الاسس والإجراءات المتبعة مما قد ينتج عنه زيادة في الإنتاجية او تعزيزاً للضوابط او تخفيضاً للكلفة.

تقدم جميع الإقتراحات مباشرة الى مكتب وزير المالية، حيث يجري درسها ومدى الاستفادة منها.

إبراهيم الحلو... لم يبق بيننا

إفتقد فريق العمل المعاون للسيد وزير الدولة للشؤون المالية أحد كبار أركانه المرحوم إبراهيم جورج الحلو، الخبير في المحاسبة وإدارة الأعمال والمصارف والمتمتع بكفاءة ونزاهة عاليتين أثبتهما خلال حياته العلمية بالمنجزات والدراسات ولا سيما في حقول التنظير الضريبي المعاصر والتصنيف القطاعي للموازنة والمحاسبة العامة المالية.

تميزت خدماته لدى المؤسسات الخاصة وبعدها في وزارة المالية بمزايا رفيعة من النبل والتواضع معاً واحترام القانون واجتناب المساس بحقوق الغير، فضلاً عن الدقة وسعة الاطلاع ورحابة الصدر والافصاح بالكلمة الحرة الصادقة التي تنهى عن السوء وتوجه نحو العمل المنتج في سبيل الخير العام.

ولقد أفاضت كلمة معالي وزير الدولة للشؤون المالية السيد فؤاد السنيوره بخصائص وفضائل إبراهيم الحلو حيث نوّه بتأثر بالغ إثر الصلاة عن روحه الزكية، عن صلته المتينة به وتعاونه معه سحابة عشرين سنة لم يلمس خلالها سوى الجدارة والنزاهة والصدق في شخص كريم إستأهل كل الثقة والمحبة والتقدير.

وإن ينسى موظفو وزارة المالية المرحوم إبراهيم الحلو مستشار الوزير الذي كان يصغي إلى طروحاتهم وشرح أوضاعهم ويتفانى في إسداء المساعدة لهم، وسيتذكرون خصوصاً حالة الطمأنينة والارتياح التي كانت تشع من حوله إستشفاقاً عن أمانته وإخلاصه وحفاء الضمير، والتي لم تبارحه حتى آخر لحظة من حياته.

إنه لصديق المثالي كان، الملتزم بالقيم الروحية والزمنية الخلقية، المؤتمن بمناقبية وصمت على المهمات الكبرى المعهودة إليه، ولذا فإن ذكراه ستبقى أبداً في ضمير جميع عارفيه ومقدريه عنواناً وقدوة.

ا. ح.

توزيع شهادات على المتفوقين في قصر الأونيسكو

جمعت قاعة الاحتفالات في قصر الأونيسكو نهار السبت في ٢٧ حزيران ١٩٩٨، إلى جانب السيد وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة القيمين على المعهد المالي في وزارة المالية، ضمّ الحضور وزراء ونوّاباً ومدراء عامين وسفراء إضافة إلى أكثر من ألف موظف أتموا دورات تدريبية في المجالات المالية والاقتصادية والمعلوماتية ووزعت على فئة منهم شهادات تقدير.

وقد تضمّن الاحتفال كلمات توجيه وثناء استهلها مدير المعهد المالي الدكتور جان فرنسوا بيجون الذي أثنى على الخطوة الإصلاحية التي قام بها وزير المالية، ثم كانت كلمة المدربين القاها الدكتور إسكندر شيبان عميد كلية الاقتصاد في جامعة القديس يوسف الذي شدّد على الاستزادة في المعرفة عند الجميع وجاءت كلمة المراقب الرئيسي كوكب اسماعيل التي نوّهت بالالتفاتة الكريمة والاهتمام بالموظفين، ومسك الختام كان كلمة معالي الوزير الاستاذ فؤاد السنيورة التي حمّلها تحياته الصادقة لكل موظف شارك في الدورات التدريبية مشدّداً على كون هذه الدورات تشكل حجر الزاوية في الإصلاح المالي والاقتصادي المنشود مما ينعكس إيجاباً على المواطن والمصلحة العامة. واختتم الاحتفال بتوزيع شهادات الامتياز على المتفوقين.

السيد اسكندر شيبان عميد كلية الإقتصاد في جامعة القديس يوسف
M. Iskandar Chaiban, doyen de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université St Joseph

السيدة نوهى إسماعيل تتكلم باسم المتخرجين
Mme Nawhal Ismail parle au nom des stagiaires

لمحة قصر بالمنسوز عن شهادة التفوق
Une vue apperçue

جميع المتفوقين مع الوزير ومدير المعهد ومدير عام المالية
Les meilleurs stagiaires en compagnie de M. le Ministre et du directeur de l'Institut des Finances

Edité par l'Institut des Finances

حديث المالية
HADITH EL MALIA

Bulletin interne du Ministère des Finances. N°4 - Septembre 1998

Dialogue avec l'avenir

A la fin des années 90, le Liban entre dans une nouvelle phase, je dirais mieux, une nouvelle ère pleine de changements et de défis. Les concepts économiques, politiques ou sociaux qui correspondent à cette ère imposent le développement et la modernisation des politiques, des méthodes, des techniques et des outils de travail et de production.

Il est grand temps de commencer notre dialogue avec l'avenir, de se poser des questions sur les besoins futurs du Liban, sur ses possibilités et ses ressources ainsi que sur la façons de les enrichir et de les diversifier. Il faudra s'intéresser aux obstacles et aux problèmes, chercher à les résoudre, définir des choix et des stratégies de travail pour faire face à une nouvelle phase avec tous les défis qu'elle porte en elle. Nous ne pouvons plus résoudre nos problèmes sans nous projeter dans l'avenir, sans prendre en compte les conséquences de nos actions dans le futur et sans que nous ayons une perspective partant du présent.

Le présent nous impose de remettre en question nos politiques éducatives, économiques, sociales, de revoir nos programmes scolaires ainsi que la performance de nos institutions publiques et privées. Désormais, il nous faudra nous adapter aux changements et préparer les générations futures à affronter les progrès scientifiques et technologiques qui bouleversent nos valeurs. C'est ainsi que ces générations auront à leur disposition les ressources et les outils de travail nécessaires et compatibles avec cette nouvelle époque. Cela permettra au Liban d'avancer et de rattraper le rythme de croissance de pays plus développés.

Je sais que vous êtes conscients du rôle de l'administration publique et surtout de l'administration financière dans cet effort d'adaptation aux demandes d'un monde nouveau. Le rôle de l'administration en ce qui concerne l'amélioration de la performance est essentiel pour effectuer ce pas qualitatif dans le futur.

L'administration financière jouera certainement un rôle pionnier dans la réussite de cette adaptation aux changements prévus, notamment en ce qui concerne la croissance économique, et le renforcement de la productivité tout en gardant en vue l'intérêt public et l'intérêt du citoyen.

Vous savez certainement que la diminution du déficit budgétaire est un objectif prioritaire du gouvernement. C'est également un facteur essentiel dans la réussite du plan de croissance économique. Nous œuvrons à contenir ce déficit à travers un programme étalé sur plusieurs années. Deux principes fondamentaux sont à respecter: le refus des dépenses non-budgetés et le refus d'envisager des engagements de dépenses sans prévoir les recettes correspondantes.

Nous devons prendre conscience que nous sommes dans une course contre la montre, et que le temps a une valeur: celle de profiter de chaque seconde pour augmenter la productivité et améliorer les performances. Si nous prenons du retard, si nous perdons ce temps précieux, les effets se repercuteront vite sur le parcours de reconstruction et nous ne pourrons plus rattraper le train du progrès. Car le Liban, petit par sa superficie et limité par ses ressources, veillera à maintenir son rôle dans l'environnement arabe et dans le monde. C'est une responsabilité que nous partageons tous. Les libanais tiennent à un Liban qui répond à leurs espérances et ambitions. J'invite, pour cela, les travailleurs à travailler.

S.E. Fouad Siniora

حديث المالية

L'Editorial du Ministre 1
- Dialogue avec l'avenir

Mot du Directeur Général des Douanes 2
- L'autre chantier

Promotion 3
- Nomination d'un nouveau Directeur des Affaires Foncières

Formation 4
- Les Finances Publiques, un nouveau module de formation générale
- Des sessions de formation à l'Institut Arabe de Planification
- Statistiques sur la formation à l'Institut des Finances
- "La gestion de la politique financière", un stage de formation
- Participation à une formation à l'Institut des Politiques Economiques
- La direction des recettes en visite à Singapour

Colloque 8
- La 3ème réunion de la commission de l'informatique douanière

Information 9
- Les publications du Ministère des Finances à la disposition des fonctionnaires et du public
- Les dernières parutions financières, économiques et administratives à la bibliothèque financière

Dossier 10
- Le service de l'impôt direct

Connaître 12
- L'Euro, la monnaie unique de l'Union Européenne
- Accéder à Internet

Finances Publiques 14
- La négociation des accords bilatéraux

Entre nous 15
- Evènements
- Nouvelles recrues
- Distribution de diplômes au palais de l'Unesco

- Rédaction et production: Institut des Finances
- Directrice de la rédaction: Salam Moussa Chamma
- Traduction: Zeina Kinj
- Impression offerte par la Société Générale Libano Européenne de Banque S.A.L. et réalisée par: A. Feghali

Mot

L'AUTRE CHANTIER

par Elie Assaf

Aujourd'hui, L'Etat est appelé à reprendre son rôle de leader de la vie nationale. Il doit anticiper les problèmes à régler et intégrer les différents groupes sociaux. Il doit se présenter comme un modèle de modernisation. Et les élites devraient jouer leur rôle de relais entre la population et l'Etat.

Elie ASSAF
Directeur Général des Douanes

L'Etat perd sa capacité d'anticipation à partir du moment où il ne se conçoit plus comme intervenant et contrôlant les grands systèmes et les formes de liens sociaux. Dès lors se heurtent les courants contradictoires du «plus d'Etat» pour les uns, ou du «moins d'Etat et plus de libéralisme» pour les autres. Les débats qui agitent la vie politique entre les syndicats et le patronat aujourd'hui tournent dans le fond autour de cette question. La réponse sera différente selon qu'elle procedera d'un réflexe ou sera le fruit d'une réflexion.

Le réflexe est, par définition, primaire. Il pousse, comme le constate Maurice Schumann à «lutter camp contre camp», à «se perdre dans l'habitude de la guerre civile, quitte à la dénoncer par ailleurs»... Au contraire, la réflexion est par définition, patiente: elle exige qu'on se donne le temps d'un libre examen.

En fait, que demande-t-on aujourd'hui?

On demande à l'Etat d'encourager un meilleur «management» des entreprises restant sous son contrôle; un renouvellement des cadres appartenant à une élite technicienne et de haut niveau. Cette transformation qui se produit sans entraves dans le secteur privé, où d'anciens groupes se modernisent et se développent rapidement, ne peut qu'accentuer l'écart entre le secteur public et le secteur privé.

Afin de réduire cet écart, divers systèmes d'encouragement sont proposés: on peut retenir le fameux BOT (Build, Operate, Transfer) qui a été conçu comme un moyen d'in-

citer à investir, avec la contribution de l'Etat, et à assurer la direction, le temps, pour les investisseurs, de récupérer leur investissement.

Cette formule pourrait être prévue pour des opérations importantes, telles que des centrales électriques, des moyens de communication (routes, ponts...) ou même des services publics (transports, eau...); mais en dépit de discussions, déjà longues, de controverses et de polémiques entre les gens du pouvoir, le premier essai sera observé avec intérêt. En attendant, les problèmes à court terme se retrouvent dans le long terme: si le revenu annuel moyen par habitant s'est amelioré passant de 1,000 dollars en 1991 à plus de 3000 dollars en 1997, il reste à noter une grande disparité entre les strates sociales.

Pour atteindre durablement des chiffres supérieurs, un immense effort est nécessaire: combien de temps cela prendra-t-il? Tout dépend de la relation «Etat-population». La bureaucratie contre laquelle butent les responsables actuels, mais dont l'héritage remonte à quelques décennies, n'est qu'un volet de l'équation. La formation de nouvelles élites prendra du temps; comme celle des cadres moyens et de techniciens de tous niveaux, même si la population est disciplinée et travailleuse; encore faut-il que les élites restent des élites, et que les deuxième et troisième générations ne viennent pas défaire ce qu'auront construit les fondateurs et les réformateurs.

Enfin, moderniser l'Etat est un immense chantier qu'il faudrait ouvrir en parallèle avec la reconstruction proprement dite. Il faudrait radiographier les administrations centrales, diagnostiquer ici ou là tel service, tel bureau, telle direction devenus inutiles. Il se peut que l'on trouve des formes d'organisation ou des structures redondantes.

Le message que l'Etat en tant qu'employeur principal devrait diffuser serait: «Il y a, il doit y avoir, dans l'exercice d'un service public, des responsabilités à prendre, une dignité à trouver, une carrière à faire»?

En définitive, le rôle de l'Etat doit être désormais de donner à tous les partenaires concernés les espaces de liberté sans lesquels la société est paralysée. Tâche difficile et délicate, car cet Etat s'est construit au fil des années, et parce que la situation et la motivation des fonctionnaires se sont grandement détériorées. Des réformes hardies sont à entreprendre. Un autre, un immense chantier devrait s'ouvrir.

Béchara Karkafi

Directeur des affaires foncières

M. Béchara Karkafi

Le 25 février 1998, M. Béchara Karkafi, diplômé de la Faculté de Droit de l'Université Libanaise, a été nommé Directeur Général des affaires foncières.

M. Karkafi a reçu une bourse de l'Institut International de l'Administration Publique (IIAP) à Paris où il effectua une formation entre 1980 et 1981.

Il a réussi les stages de formation et de préparation organisés par l'Institut National de l'Administration et du Développement du Conseil de la Fonction Publique.

Il a occupé le poste de secrétaire d'un registre foncier, puis en juin 1996, M. Karkafi a été nommé au poste de secrétaire de registre foncier central dans la région nord du Mont-Liban.

Les Finances Publiques

Un nouveau module de formation générale

Le module de Finances Publiques constitue une étape dans le pocessus de formation des fonctionnaires qu'entreprend le Ministère des Finances dans le cadre de l'Institut des Finances. Peut-être se distingue-t-il par le fait qu'il accorde aux différentes tâches parcellaires que représente le travail quotidien au sein du Ministère, une importance certaine en les plaçant dans une dimension conceptuelle globale portant sur le rôle de l'Etat en tant qu'acteur économique.

Mme Irma Majdalani Habib

L'élaboration de ce module a été amorcée en septembre 1997 lorsque, grâce à la coopération du Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie français et de l'Institut des Finances, fut créée une équipe de travail formée par le Professeur Jean-Pierre Lassale[1] et le Professeur Irma Majdalani Habib[2]. La conception et la mise en place du module qui ont duré plusieurs mois, se sont concrétisées en avril 1998 par un séminaire-test. Ce séminaire animé par les responsables du module s'adressait à un échantillon que l'on peut qualifier d'«élite» des fonctionnaires du Ministère. Au terme de cette première session, les participants ont pu évaluer, en présence de Monsieur le Ministre Fouad Siniora, l'intérêt et la portée du module ainsi que la pertinence de la méthode de présentation.

Sur le plan du contenu, le module s'entend une suite au module de Macroéconomie et s'inscrit dans son prolongement direct. Il privilégie l'étude de l'Etat en tant qu'acteur économique et tente de suivre les processus de décision de ce dernier et d'analyser l'impact de leur mise en application sur les réalités économiques. L'intérêt de la présentation de la facette économique des décisions publiques réside dans la rationalisation de la conception du rôle de l'Etat. Elle vise donc à éliminer certains préjugés et à mettre en évidence la portée et les limites de son action.

Walid Charaf Eddine, Chiraz El Hajjar, Rida Kaissi, Fatima Khalifa, Habib Kiklikian, Mazen Jaoher, Lina Hachem Joumblat, Marie Khouri, Ahmad El Chamaa, Rami El Hajj Ali du Ministère des Finances avec les formateurs Raymonde Nasr et William Tohmé.

Le module s'articule autour de 5 thèmes. Le premier examine le rôle de l'Etat en tant qu'agent économique. Le second traite du budget de l'Etat, concrétisation chiffrée de son activité. Les thèmes 3 et 4 exposent successivement les dépenses et les recettes publiques en insistant notamment sur les prélèvements obligatoires. Le dernier thème étudie la dette publique. Des annexes chiffrées relatant la situation des finances publiques au Liban permettent d'illustrer l'exposé.

Depuis le 14 juillet, une équipe d'assistants diplômés de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université Saint-Joseph assurent ce séminaire. L'ambiance qui prévaut est particulièrement dynamique. Si les responsables du module ont des informations académiques à livrer, les participants ne tarissent pas en compléments pratiques fruits de l'expérience vécue. Cet enrichissement mutuel, cet échange fructueux représentent une expérience appréciée par tous. Les responsables de l'élaboration du module souhaitent que ce métissage de l'académique et du vécu dans le service public ne se restreigne pas au module en question mais qu'il devienne une pratique conventionnelle dans d'autres activités et à différents niveaux.

(1). Professeur à la Faculté de Droit à l'Université Jean Moulin et Directeur de l'Institut de Droit comparé Edouard Lambert à Lyon.
(2) Professeur et Vice doyen à la Faculté de Sciences Economiques à l'Université Saint-Joseph de Beyrouth.

Ouverture des candidatures à des séminaires de formation à L'Institut Arabe de Planification au Koweit

Pour l'année 1998-1999, l'Institut Arabe de Planification au Koweit organise une série de séminaires de formation. Le Ministre chargé des Affaires Financières, M. Fouad Siniora ouvre les candidatures pour les personnes intéressées remplissant les conditions requises.

Voici le programme des formations pour l'année 1998-1999

4 formations d'une durée de deux mois et demi sanctionnées par un diplôme et portant sur les thèmes suivants:

- Les réformes économiques et la gestion du commerce extérieur — du 26/09/98 au 09/12/98
- Les méthodes d'analyse de la modélisation économique — du 26/09/98 au 09/12/98
- La gestion des ressources — du 27/02/99 au 22/05/99
- Les politiques de développement — du 27/02/99 au 22/05/99

12 diplômes spécialisés d'une durée d'un mois et portant sur les thèmes suivants:

- Les politiques macroéconomiques — du 26/09/98 au 21/10/98
- Les méthode d'analyse et les négociations dans le domaine économique — du 26/09/98 au 21/10/99
- Les politiques de réforme économique — du 24/10/98 au 18/11/98
- Le compte de la nation et la modélisation économique — du 24/10/98 au 18/11/98
- Le commerce extérieur et la gestion de la dette — du 21/11/98 au 16/12/98
- L'évaluation des projets de développement — du 21/11/98 au 16/12/98
- La gestion des ressources humaines — du 27/02/99 au 24/03/99
- Les politiques macroéconomiques — du 27/02/99 au 24/03/99
- La gestion financière — du 03/04/99 au 28/04/99
- Les politiques sectorielles — du 03/04/99 au 28/04/99
- L'économie de l'environnement — du 01/05/99 au 26/05/99
- Les politiques sociales — du 01/05/99 au 26/05/99

Un programme de 48 formations courtes de 4 jours.

Nom du programme	Dates des réunions	
	De	A
Septembre 1998		
Les politiques macroéconomiques libérales	26-09-98	30-09-98
Les méthodes statistiques	26-09-98	30-09-98
Octobre 1998		
Les modèles d'analyse des marchés et des taux de change	03-10-98	07-10-98
L'analyse économique et l'utilisation d'échantillon	03-10-98	07-10-98
Les politiques financières	07-10-98	14-10-98
Les modèles de prévision économique	07-10-98	14-10-98
Les politiques monétaires	17-10-98	21-10-98
Les méthodes et les stratégies de négociation dans le domaine économique	17-10-98	21-10-98
Les politiques d'ajustement structurel	24-10-98	28-10-98
Le système du compte de la nation pour l'année 1998	24-10-98	28-10-98
Novembre 1998		
L'analyse de l'investissement étranger direct	31-10-98	04-11-98
Les modèles de l'économie comparative et l'évaluation des politiques économiques	31-11-98	
Les politiques de privatisation	07-11-98	11-11-98
Les tableaux des entrées et des sorties et la matrice des comptes sociaux	07-11-98	11-11-98
Les politiques économiques subventionnées par les organisations financières internationales	14-11-98	18-11-98
Les modèles d'équilibre général et d'évaluation des politiques économiques	14-11-98	18-11-98
Les politiques de commerce extérieur	21-11-98	25-11-98
Les méthodes d'évaluation économique des projets	21-11-98	25-11-98
Décembre 1998		
L'économie des zones franches	28-11-98	02-12-98
Les méthodes d'évaluation non-économique des projets	28-11-98	02-12-98
L'analyse du nouvel ordre de commerce international	05-12-98	09-12-98
Les méthodes de suivi de l'implémentation des projets	05-12-98	09-12-98
La gestion de la dette extérieure	12-12-98	16-12-98
L'évaluation des projets agricoles et les considérations environnementales	12-12-98	16-12-98

Nom du programme	Dates des réunions	
	De	A
Mars 1999		
L'analyse des ressources humaines	27-02-99	03-03-99
Les politiques macroéconomiques libérales	27-02-99	03-03-99
L'analyse des statistiques des marchés de travail	06-03-99	10-01-99
Les modèles d'analyse des marchés et des taux de change	06-03-99	10-01-99
La planification de la main d'œuvre	13-03-99	17-01-99
Les politiques financières	13-03-99	17-01-99
Les modèles d'analyse du chômage	20-03-99	24-01-99
Avril 1999		
L'analyse financière	03-04-99	07-04-99
Les politiques agricoles	03-04-99	07-04-99
L'analyse des marchés financiers	10-04-99	14-04-99
Des études de cas pour évaluer les politiques agricoles en utilisant les matrices d'analyse des politiques	10-04-99	14-04-99
Les mécanismes du système bancaire islamique	17-04-99	21-04-99
Les politiques industrielles	17-04-99	21-04-99
La gestion des investissements financiers	24-04-99	28-04-99
Les politiques organisationnelles du secteur tertiaire	24-04-99	28-04-99
Mai 1999		
Les politiques de l'environnement	01-05-99	05-05-99
Les politiques sociales en matière de développement	01-05-99	05-05-99
Les méthodes économiques dans l'analyse de l'environnement	08-05-99	12-05-99
Les politiques de sécurité sociale et la pauvreté	08-05-99	12-05-99
L'analyse des effets de l'environnement	15-05-99	19-05-99
Les politiques démographiques	15-05-99	19-05-99
La gestion des ressources épuisables et de l'environnement	22-05-99	26-05-99
Les politiques de soins et d'assurance maladie	22-05-99	26-05-99

Le candidat doit avoir un diplôme universitaire et avoir moins de 40 ans au début du programme. Les candidatures doivent être déposées deux mois au moins avant le début des formations.

L'Institut Arabe de Planification prend en charge toutes les dépenses de formation, d'hébergement et la pension complète ainsi que les billets d'avion des candidats. Pour plus d'information contacter l'Institut des Finances aux numéros suivants:

01/425 148 - 01/425 149

Enfin, l'Institut Arabe de Planification organise des ateliers autour des thèmes suivants:

La mondialisation, Les nouveaux accords mondiaux et les groupements régionaux: du 3 au 6 septembre 1998.

La formation des compétences et leur durabilité dans le cadre des réformes des politiques sociales: du 1er au 3 décembre 1998 au Maroc.

Les marchés financiers arabes: les nouvelles tendances et les performances: le 15 et 16 mars 1999 au Koweit.

Les personnes désirant participer à ces ateliers doivent envoyer un résumé du papier qu'elles vont présenter ainsi qu'un curriculum vitae à l'Institut des Finances et cela dans les plus brefs délais.

Statistiques sur la formation à l'Institut des Finances

Fin juin 1998, L'Institut des Finances a édité une série de statistiques concernant les formations au Ministère des Finances depuis juillet 1996. Ces formations se sont déroulées essentiellement à l'Institut des Finances, mais certaines ont été organisées à l'étranger (France et Singapour).

Au 31 mai 1998, l'Institut des Finances a accueilli 1787 stagiaires représentant 1219 personnes différentes. Ces personnes étaient à 94% (soit 1140 personnes) des employés du Ministère des Finances.

Les formations dispensées à l'Institut des Finances étaient de 3 types:

Les formations générales conçues pour tous les agents du Ministère: macro-économie, finances publiques, comptabilité et informatique. Ces formations ont accueilli 752 stagiaires du Ministère des Finances.

Les formations douanières conçues particulièrement pour les besoins en formation des services douaniers. Ces formations ont accueilli 444 stagiaires du Ministère des Finances.

Formations types en % de stagiaires

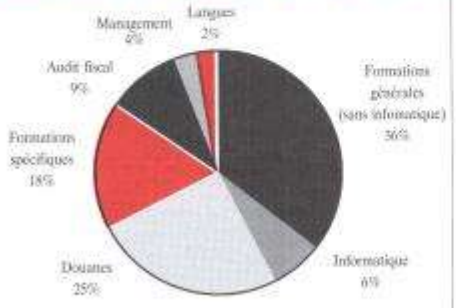

Ce graphique montre les différents types de formations qui ont été organisées par l'Institut des Finances avec le pourcentage de stagiaires qui y ont participé

Les formations spécifiques conçues pour des besoins spécifiques à chaque direction ou fonction du Ministère (Direction Générale des Finances, Services fonciers et Cadastre). Ces formations ont accueilli 511 stagiaires du Ministère des Finances.

Il y a eu 1268 stagiaires masculins du Ministère des Finances avec une moyenne d'âge de 46 ans et 436 stagiaires féminins avec une moyenne d'âge de 35 ans. Chaque stagiaire du ministère a suivi en moyenne 5.6 jours de formation organisés par l'Institut des Finances.

Pyramide des âges

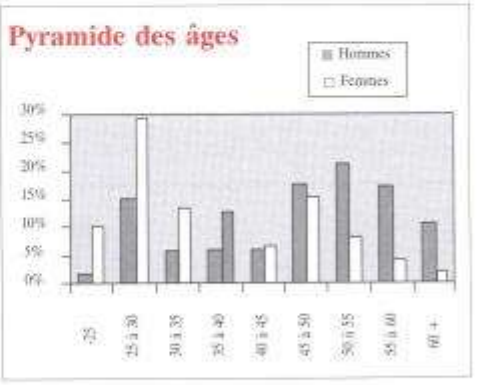

Ces chiffres traduisent l'effort que le Ministère des Finances accompli dans la modernisation de son fonctionnement et de la qualité des services qu'il doit rendre à l'Etat Libanais. La formation au Ministère des Finances est une chance pour tous les employés de développer leurs compétences et d'améliorer leurs techniques de travail pour aller dans le sens de cette modernisation.

Formation

«La gestion de la politique financière» un stage de formation

Entre le 20 et le 30 mai 1998, l'Institut des Politiques Economiques du Fonds Monétaire Arabe ainsi que l'Institut du Fonds Monétaire International en coordination avec la Banque du Liban ont organisé à Beyrouth un séminaire de formation régional sous le titre: «La gestion de la politique financière». Les pays qui ont participé au séminaire sont le Liban, le Syrie, la Jordanie et la Palestine. Du côté libanais ont participé: Mlle Amal Yahya Chebaro, Mme. Alia Abbas, Mrs Youssef Al Zein, Tanios Rizk et Ghazi Rammal.

Les intervenants au séminaire ont été des professeurs des deux instituts organisateurs, les sujets traitaient des politiques de dépenses générales, des taxes et impôts, de la dette publique ainsi que de leurs influences économiques. Le Directeur de l'Institut des Politiques Economiques, M. Ali Sadek ainsi que Mrs Souheil Ka'awar et Mounir Rached du Fonds Monétaire International ont visité l'Institut des Finances et rencontré son directeur M. Bijon qui leur a proposé de visiter les locaux et la bibliothèque. Suite à cette visite M. Sadek a exprimé son souhait d'organiser les prochains séminaires de formation de l'Institut des Politiques Economiques dans les locaux de l'Institut des Finances puisqu'ils sont très biens équipés pour les séminaires de formation.

M. Nasser Saïdi entouré des participants au séminaire

Participation à une formation à l'Institut des Politiques Economiques

Entre le 28 et le 31 mars 1998, l'Institut des Politiques Economiques du Fonds Monétaire Arabe a organisé un séminaire intitulé: «Les politiques de gestion de la dette publique» à Abou Dhabi aux Emirats Arabes Unis. Plusieurs hauts fonctionnaires arabes ont participé à ce séminaire. La délégation libanaise été formée du chef de la Direction de la trésorerie et de la dette publique M. Abdel Latif Koteiche et du chef de la Direction de la dette publique Mlle. Amal Yahya Chebaro.

La Direction des Recettes en visite à Singapour

Entre le 21 et le 23 juillet 1998, une délégation de la Direction des Recettes a visité la Direction des Recettes de Singapour. La délégation était formée de 7 personnes: Alia Abbas, Maria Naalbandian, Victoria Makdessi, Fadi Tamim, Claudia Karaki, Manal Al Assir et du chef de la délégation, M. Chawki Hamad. La visite avait pour objectif l'étude du système fiscal général (GST, General Tax System), sa mise en place, sa gestion et son contrôle dans l'Etat de Singapour.

Colloque

La 3ème réunion de la commission de l'informatique douanière

Entre le 25 et le 27 août 1998, le secrétariat de la Ligue Arabe a invité la commission de l'informatique douanière à organiser sa troisième réunion dans les locaux de l'Institut des Finances. Des délégations des pays arabes et des organisations arabes et régionales ont été présentes à cette réunion.

Parmi les sujets traités:

L'échange électronique de l'information douanière en utilisant EDI-EDIFACT

L'application du système NAIM (le nouveau système douanier informatique), avec visite du port et de l'aéroport international de Beyrouth.

L'unification des tarifs douaniers entre les pays arabes en préambule au passage à l'union douanière arabe (la grande zone franche arabe).

En clôture de la réunion, M. Mo'tassem Rachid Sleyman, chef de la direction de gestion des finances et des investissements au secrétariat de la Ligue Arabe, et le Dr Georges Azar chef de service au centre informatique douanier, à la Direction des douanes libanaises, ont signé le rapport et les directives de la 3ème réunion de l'informatique douanière.

Les participants à la 3ème réunion de la commission de l'informatique douanière

Les publications du Ministère des Finances à la disposition de ses agents et du public

La bibliothèque financière de l'Institut des Finances a consacré un coin pour les publications du Ministère des Finances afin que tous les agents et les employés du Ministère ainsi que le public puissent les consulter à tout moment.

Parmi ces publications nous retrouvons:

Le guide du citoyen: La taxe de succession: Ce guide nous permet d'appréhender la taxe de succession, sa nature et son étendue, l'échelle de taxation, les exonérations, le recouvrement de la taxe, les services financiers responsables des déclarations, les pénalisations, ainsi que toutes les démarches administratives nécessaires.

Le guide du citoyen: La taxe sur la propriété bâtie: Ce guide nous aide à mieux connaître la taxe sur la propriété bâtie, les personnes concernées par cette taxe, leurs obligations, les revenus imposables, les exonérations, les pénalisations, ainsi que toutes les démarches nécessaires.

Le guide du citoyen: Les démarches foncières: Ce guide contient tous les types de contrats, il énumère tous les actes légaux qui doivent être inscrits au registre foncier et explique la naissance des contrats et des actes légaux, définit les autorités compétentes qui les organisent, les authentifient ainsi que les documents qui doivent être joints aux opérations foncières, les taxes dues ainsi que les droits qui y sont rattachés (les droits d'opposition, de convocation et de révision). Nous y trouvons également toutes les adresses des registres fonciers, des services des cadastre et des bureaux adjoints répartis sur le territoire libanais. Un chapitre est consacré à l'acquisition de droits réels fonciers au Liban par les non-libanais ainsi que les dispositions légales les concernant.

Le guide de l'entrée en exercice pour toutes les catégories de contribuables: Ce guide a pour objectif de familiariser le contribuable à la déclaration de l'entrée en exercice d'une façon simple afin de faciliter et accélérer par là toutes ses démarches avec l'administration.

Le guide de la déclaration de revenu pour les sociétés de capitaux (à l'exception des banques et des compagnies d'assurance): Ce guide a pour objectif une meilleure connaissance de la déclaration de revenu telle qu'elle a été établie par le Ministère des Finances. Une déclaration de 4 pages à laquelle sont joints deux documents contenant diverses données financières.

Le projet de réhabilitation de la Direction des revenus et de la restructuration des systèmes et des procédés.

Le budget de 1998

Le rapport du budget de 1997 et de 1998 en arabe et en anglais.

Afin d'enrichir ce coin et de mettre à la disposition du citoyen le plus d'informations possibles, la bibliothèque de l'Institut demande à tous les directions et services de bien vouloir lui envoyer toutes leurs publications.

Les dernières publications financières, économiques et administratives à la Bibliothèque Financière de l'Institut des Finances.

Le 23 juillet 1998, le ministre chargé des affaires financières M. Fouad Siniora a reçu de l'Ambassadeur des Pays-bas M. Ronald Alexander Molinger un don du gouvernement des Pays-Bas constitué de livres économiques, financiers et d'autres traitant de l'administration. La remise du don s'est déroulée en présence du Ministre de la Réforme Administrative M. Béchara Merhej, du Directeur Général du Ministère des Finances M. Habib Abou Sakr et de plusieurs hauts fonctionnaires du Ministère des Finances, des Douanes et des Services Fonciers. De plus, dans le cadre d'un protocole de coopération entre le Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie français et le Ministère des Finances libanais, 400 livres ont été acquis parmi les dernières parutions des maisons d'édition françaises en économie et finances.

De gauche à droite: M. Molinger, M. Siniora, M. Merhej, M. Abou Sakr, et M. Sukkar

Ces livres sont à votre disposition à la Bibliothèque de l'Institut des Finances pour consultation ou emprunt, tous les jours, du lundi au vendredi entre 8H et 16H.

Du simple contrôle à une performance de qualité

Parmi tous les modes d'imposition, l'impôt sur le revenu est le plus juste et le plus souple, car il se base sur le pouvoir réel du contribuable, par rapport à ses différents revenus. Dans les systèmes fiscaux modernes, l'importance de cet impôt s'est accrue, parce qu'il était considéré comme la source principale de financement du budget. De plus, il joue un rôle dans l'orientation de l'activité économique, l'accomplissement des programmes de développement et la contribution à la paix sociale en redistribuant les revenus et les richesses entre les différentes classes sociales.

Le service de l'impôt sur le revenu prend en charge l'implémentation des lois relatives à cet impôt, il l'impose, le collecte et assure une discipline fiscale. Afin d'accomplir ses tâches, le service est doté de pouvoirs étendus recevant les déclarations de revenu des contribuables, contrôlant les registres, modifiant, si nécessaire, la déclaration présentée par le contribuable lors de paiement. Ce service est également responsable de l'estimation des gains directs et de l'imposition d'amendes et de la demande de poursuite judiciaire. La loi a imposé des procédures pour toutes ces démarches et des délais bien précis.

L'appareil fiscal responsable dans Beyrouth est formé des employés du service de l'impôt sur le revenu. C'est un service central affilié administrativement et techniquement à la Direction des Recettes. Le service est composé d'un chef de service (3ème échelon), de contrôleurs principaux et de contrôleurs d'impôt, de rédacteurs et de commis. Le travail des contrôleurs principaux et des contrôleurs d'impôt consiste dans la vérification des déclarations des contribuables au bureau et, ils vont sur le terrain, pour pallier les manques dans les déclarations et poursuivre les personnes n'ayant pas déclarer pour qu'elles payent l'amende due.

Sur le plan administratif, les rédacteurs et les commis sont responsables de la réception des déclarations et de leur conservation dans les dossiers correspondants.

Dans les mohafazat, les services régionaux sont responsables des mêmes tâches

Chef du service de l'impôt sur le revenu
M. Sarkis Sakr

accomplies par les services centraux de Beyrouth, ils sont administrativements sous la direction du gouverneur (Mohafez) et sont reliés au Directeur général du Ministère des Finances. Ils sont techniquement affiliés à la Direction des Recettes en ce qui concerne les impôts et les taxes en plus de l'impôt sur le revenu.

La coordination entre ces services, pour unifier l'application des nouvelles dispositions juridiques, se fait à travers le Directeur des Recettes lors des réunions régulières avec tous les chefs d'unités.

Le développement de l'appareil de la Direction des Recettes, notamment celui de l'impôt sur le revenu et l'intérêt porté à la modernisation de la

législation sont parmi les priorités du Ministre des Finances. Les réformes ont commencé sous le titre de «La réhabilitation de la Direction des Recettes», la création de l'Institut des Finances a suivi avec pour slogan «La qualité et le dépassement à travers la formation», consacrant la formation comme un outil permanent du développement des agents du fisc. Actuellement, de grands efforts sont accomplis pour la modernisation des services de l'impôt sur le revenu, afin d'adopter les solutions administratives et organisationnelles les plus appropriées et moderniser les méthodes de travail. Le facteur humain a également été pris en compte. Un certain niveau d'éducation a été imposé, un degré universitaire est exigé pour toute personne désirant travailler dans le service de l'impôt sur le revenu (décret n° 123/97 du 23/06/98). Tous les contrôleurs en service actuellement ont subi des formations pour les initier aux nouvelles procédures de contrôle. Un grand pas en avant a été accompli avec l'informatisation du contrôle fiscal, à travers le recensement des contribuables sur le terrain, la mise à jour des dossiers, le traitement des déclarations, le rassemblement des données et le choix des dossiers à contrôler. Tout cela selon des spécifications bien précises.

Le but principal du service de l'impôt sur le revenu est de contrôler les déclarations et de les envoyer vers les caisses générales afin de collecter l'impôt. L'ambition de ce service est que le paiement de l'impôt soit sans contrainte pour le contribuable. C'est pour cette raison que le service travaille pour l'égalité des contribuables devant la loi, car toute atteinte au service fiscal vient du fait que le contribuables a l'impression que d'autres ne paient pas d'impôts ou bien qu'il existe des fraudes fiscales impunies. Il est donc nécessaire de combattre l'évasion fiscale afin d'assurer le paiement volontaire et encourager le contribuable à payer tout son du à la déclaration, renforçant de cette façon la situation de la trésorerie et allégeant les poursuites judiciaire pour ajuster sa situation fiscale.

Quelques employés des services de l'impôt sur les revenu: Mohammad Komar Assafah, Nabil Haydamous, Rosine Chahine, Assad Almallah, Najib Merhi, Paulette Daher, Mohammad Marrouche, Lina Harb, Mohammad Mortada, Le Chef Service Sarkis Sakr, Ghassan Al daouk, Elias Al Haddad, Taysir Gebrayel, Faysal Assaf, Ali Younes, Abdelkarim Yamout, Sami Assaifi, Ali Kabalan Bey, Maurice Saliba.

Le chef du service de l'impôt sur le revenu Sarkis Sakr

L'Euro, la monnaie unique de l'Union Européenne

En juillet 2002, toutes les monnaies européennes auront définitivement disparu du circuit économique européen et seront remplacées par l'Euro. D'ici cette date, plusieurs étapes vont marquer l'instauration de cette nouvelle monnaie qui sera dorénavant l'une des deux principales monnaies mondiales avec le dollar.

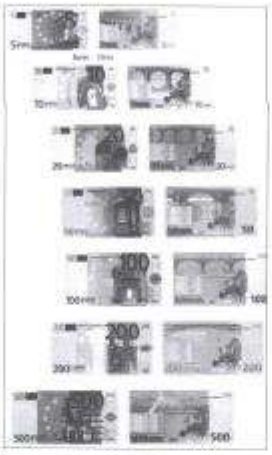

C'est en mai dernier que le Conseil Européen a décidé quels seraient les pays qui participeraient les premiers à l'instauration de l'Euro. Il sont 11 pays[1] parmis les 15 Etats membres à avoir rempli les critères économiques de convergence définis par les accords de Maastricht en 1993: une monnaie stable, une hausse limitée du coût de la vie, des taux d'intérêt modérés et des finances publiques saines. Les autres pays pourront toujours rejoindre ces 11 plus tard, lorsqu'ils auront eux aussi rempli ces conditions. En attendant, l'Euro va s'installer dans la vie économique de tous en Europe et dans le monde.

1998	Décision quant au Etats membres participants Annonces des taux bilatéraux entre les devises participantes Spécificités techniques quant aux billets et pièces Euro
1er janvier 1999	Fixation irrévocable des taux de conversion Opérations de change en Euro Emission de la dette publique en Euro Définition et exécution de la politique monétaire en Euro
1er janvier 1999 au 1er janvier 2002	Passage à l'Euro dans les sphères bancaires Aide à l'ensemble de l'écooomie pour un passage à l'Euro
1er janvier 2002	Mise en circulation des billets et des pièces Passage complet à l'Euro dans les administrations publiques
1er juillet 2002	Annulation du statut monétaire légal pour les pièces et les billets nationaux

Ce calendrier concerne également le Liban. En effet, toutes les banques devront établir des comptes en Euro regroupant les devises européennes selon les taux arrêtés par l'Union Européenne. De plus, tous les échanges commerciaux entre l'Europe et le Liban seront dorénavant effectués en Euro et cela représentera une grande partie des flux monétaires, l'Europe étant le premier partenaire économique du Liban.

L'euro fait la force

Pour participer au rapprochement du Liban avec l'Europe, l'Union Européenne utilisera sa contribution dans le financement de l'Institut des Finances pour informer et former les agents du Ministère des Finances et le public aux changements que l'Euro apportera à la vie économique libanaise.

(1) Les onze pays participants: Allemagne, Autriche, Belgique, Espagne, Finlande, France, Irlande,Luxembourg, Pays-Bas, Portugal, Suède.

Accéder à Internet

Se connecter sur Internet

N'importe qui vous êtes et n'importe où vous êtes, vous pouvez accéder à Internet par une connexion à un des serveurs ou hôtes, capables de gérer le protocole TCP/IP[1]. Ces hôtes ou serveurs sont connus par Internet Service Provider (ISP) ou Internet Infomation Provider (IIP).

Pour raccorder votre ordinateur à Internet, vous devez créer une connexion électronique avec le réseau. Nous pouvons alors dire que vous possédez un compte lorsque la connexion est faite.

La connexion se fait par ligne téléphonique à travers un modem[2] qui permet l'échange des données entre le serveur et votre ordinateur.

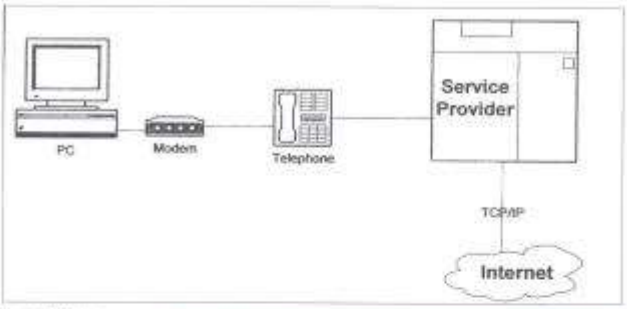

Pour établir la connexion, on a besoin du matériel suivant:
- Un ordinateur
- Une ligne téléphonique (locale)
- Un modem: la vitesse doit être au minimum de 28800 bits/seconde.
- Un logiciel spécial ou Browser pour manipuler et gérer les ressources logées sur le réseau Internet. Les Browsers les plus répandus sont le Netscape Navigator et l'Explorer

L'accès à Internet est fonction de la rapidité et des performances du matériel utilisé pour la connexion.

Plusieurs ordinateurs peuvent être connectés en même temps à un ordinateur serveur (hôte), mais ce dernier doit être en connexion permanente avec le réseau mondial Internet.

Les Tarifs de l'Internet

Une fois le matériel acheté, il faut savoir quel est le coût de la connexion. Le système Internet est comparable à celui du cellulaire. Deux genres de tarifs existent. Premier choix: Faire un abonnement et régler à la société Service Provider le prix de l'abonnement qui est en moyenne $25/mois. En plus, il faudra régler les heures de connexion. En général, le coût d'une heure est entre $2 et $3,5, dépendant de la durée et du moment de l'accès.

- Deuxième choix: Acheter un paquet de cinq heures de connexion par exemple, ainsi après les avoir utilisé il faudra recharger ce paquet. Le coût de ce paquet est de $5 par heure.

Mais, il ne faut pas oublier de payer, en supplément de ces montants, les tarifs de la communication téléphonique locale.

Maya Jajeh
et Muriel Moucachen

(1) TCP/IP: Langage d'Internet
(2) Modem: Appareil qui transforme les signaux numériques en signaux analogiques et inversement.

Internet à votre disposition

Le site de l'Institut des Finances

Dans notre publication, nous abordons l'Internet, non pas juste pour en parler mais pour vous inviter à venir voir, essayer, appliquer vos connaissances et découvrir le monde du web à la bibliothèque de l'Institut des Finances qui est dorénavant connectée sur le réseau mondial. Vous pouvez visiter aussi le site de l'Institut des Finances et vous informer de toutes ses activités et celles du Ministère. Vous pouvez également consulter différents sites intéressants, notamment ceux qui sont spécialisés en économie et en finances.

Le coin Internet à la bibliothèque financière

La négociation des accords bilatéraux

Le Ministère des Finances est responsable de la négociation de deux accords bilatéraux types. Le premier est l'accord pour la promotion et la protection des investissements, le second est la convention en vue d'éviter la double imposition et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôt sur le revenu.

Le premier tend à promouvoir les investissements d'une des deux Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante en leur octroyant le plus favorable entre le traitement national et le traitement de la Nation la plus favorisée, ainsi qu'un traitement juste et équitable. En outre, l'investissement étranger bénéficie d'une protection pleine et entière, il ne doit pas faire l'objet de mesures discriminatoires ou de décisions de dépossession, telle que la nationalisation et l'expropriation prises de façon illégale. En effet, la mesure de dépossession doit être prise en application de la loi, pour cause d'intérêt public et doit être assortie d'une compensation prompte et adéquate. L'accord garantit à l'investisseur étranger le libre transfert à l'étranger de tous les paiements relatifs à son investissement.

Le second accord, se base sur un modèle de convention de l'OCDE, fournit des solutions uniformes aux problèmes d'impositions comparables d'un même contribuable pour le même objet en des périodes identiques, c'est à dire à des problèmes de double imposition. Ces accords règlent donc le partage du pouvoir d'imposition entre deux Etats lorsqu'une telle situation se présente. Le but étant évidemment d'encourager les échanges de biens et de services ainsi que les mouvements de capitaux, de technologie et de personnes entre les Parties contractantes sans leur faire subir le poids d'une double imposition. Le second aspect de ces accords est de lutter contre l'évasion fiscale à travers la mise en œuvre d'une assistance administrative entre les deux Etats contractants.

Voici en quelques chiffres, le réseau des accords susmentionnés:

	Promotion et Protection des Investissements			Evitet la Double Imposition et Prévenir l'Evasion Fiscale		
(Jusqu'au 15 juillet 1998)	Paraphé (7)	Signé (22)	Ratifié (6)	Paraphé (17)	Signé (8)	Ratifié (4)
Arménie		1er mai 95		x		
Azerbaïdjan		11 fév. 98				
Belgique	x			x		
Bulgarie	x			x		
Canada		13 avril 97		x		
Chine		13 juin 96	28 fév. 97			
Cuba		14 déc. 95				
République Tchèque		19 sept. 97			28 août 97	
Egypte		1er mars 9	24 juillet 96		17 mars 96	24 juillet 96[1]
Finlande		25 août 97				
France		28 nov. 96			24 juillet 63	25 août 63
RFA		16 mars 87				
Grèce		24 juillet 97				
Indonésie				x		
Iran		28 oct. 97				
Italie		7 nov. 97				
Koweit	x			x		
Malaisie		26 fév. 98				
Malte				x		
Maroc		3 juillet 97		x		
Norvège				x		
Pakistan				x		
Pologne	x			x		
Roumanie		19 oct. 94	6 juin 9		26 juin 95	26 juillet 96
Russie		7 avril 97			7 avril 97	
Espagne		22 fév. 96	25 avril 96			
Suède	x					
Suisse	x					
Syrie		12 jan. 97	26 juillet 97		12 jan. 97	26 juillet 97
Tunis		23 juin 98			23 juin 98	
Turquie				x		
E.A.U		17 mai 98			17 mai 98	
Grande Bretagne	x					
Ukraine		25 mars 96	24 juillet 96	x		

[1] Entré en vigueur le 22 mars 1998

Mariages

- M. Ya'acoub Abou Haydar et Mlle Ferial Nakouzy ont célébré leur mariage à l'église Mar Tilia (contrôleur)
- L'ingénieur Joseph Khoury et Mlle Maggy Feghali ont célébré leur mariage à l'église St Augustin (Direction de la trésorerie et de la dette publique)
- M. Joseph Hnoud (contrôleur fiscal) et Mlle Gladys Nehme (Service de la propriété Bâtie)

Ya'acoub Abou Haydar et Ferial Nakouzy

Joseph Khoury et Maggy Feghali

Mariages

- M. Chadi Nouri et Mlle Hayat Kaysi
- M. Wajih Dib et Mlle Ghida Mosleh

Fiançailles

- M. Ghaleb Malek et Mlle Ghada Khalifeh (centre informatique)
- M. Houssam Chami et Mlle Amani Moukalled (contrôleur, service déconcentré de Nabatieh)

Naissances

- Bienvenue à la petite Perla-Maria, fille de Mme Noha Khoury (impôt sur le revenu)
- Bienvenue à la petite Rim, fille de Mme Zahra Chahine Mehio (service de paiement des salaires)
- Bienvenue à la petite Rebecca, fille de Mme Randa Sleyman Ballouz
- Bienvenue à la petite Mira, fille de Mme Majida Allam
- Bienvenue au petit Walid, fils de Bassam Daher (Direction du cadastre)
- Félicitations à Mma Marie-Claude Abou Sleyman qui a mis au monde un garçon (impôt sur le revenu)

Nominations

Le 28 juillet 1998, la Direction du Personnel au Conseil de la Fonction Publique a publié la décision 275/2 concernant les résultats des concours restreints qui ont eu lieu le 30 juin 1998 pour la fonction de contrôleur fiscal dans la Direction des Douanes. Les aides-contrôleurs suivants ont réussi le passage des concours: Gracia el Kazzi, Rima Makki, Pascale Eliyya, Wissam el Ghoch, Jocelyne Sassine, Amine Hammoud, Hanna Fares, Carole Abou Zeid, Ilham Ghozayyel, Raymond Khoury, Khalil el Khoury, Hani Hajj Chehadeh, Rim Moubarak, Hanane el Houssey-ni. La Direction des Douanes a préparé un projet de décret afin de nommer ces personnes au poste sus-mentionné. Félicitations!!

Gracia El Kazzi

Rima Makki

Pascale Eliyya

Wissam El Ghoch

Jocelyne Sassine

Amine Hammoud

Hanna Fares

Carole Abou Zeid

Ilham Ghozayyel

Raymond Khoury

Khalil El Khoury

Hani Hajj Chehadeh

Rim Moubarak

Hanane El Houssayni

Retraite

- Les employés de la Direction du Budget et du contrôle des dépenses ont organisé un dîner en l'honneur de M. Fawzi Azar contrôleur d'engagement de dépenses et M. Georges Aziz Haddad comptable qui viennent de prendre leur retraite, ayant atteint l'âge légal et achevé leurs services. Le Directeur Général M. Habib Abou Sakr a assisté à ce dîner qui a eu lieu au restaurant Mhanna.

- Le chef et les employés du service des impôts indirects ont organisé un déjeuner en l'honneur de contrôleur Ibrahim Bekdache qui vient de prendre sa retraite, ayant atteint l'âge légal et achevé ses services. Le Directeur Général ainsi que le Directeur des Recettes ont assisté à ce déjeuner et ont remercié M. Bekdache pour ses services et lui ont souhaité une bonne retraite.

- Les employés de la Direction des Recettes ont organisé un déjeuner en l'honneur du contrôleur principal Chafiqa Dagher qui vient de prendre sa retraite, et cela en la présence du Directeur des Recettes.

Divers

- A l'occasion de la St Elie et la St Charbel patrons du chef du service du budget et de l'engagement des dépenses M. Elias Charbel, les employés de la Direction du budget et de l'engagement des dépenses ont organisé un déjeuner au service en la présence de tous les contrôleurs d'engagement des dépenses dans les différents ministères.

- Félicitations à Mme Alia Abbas chef du service des impôts indirects qui a réussi les examens de la troisième année à la Faculté de Droit.
- Comme tous les ans, M. Le Ministre chargé des affaires financières a pris la décision de mutation concernant tous les contrôleurs des engagements de dépenses auprès de tous les ministères. Cette décision est effective à partir du 27 juillet 1998.

Invitation

Connaître une langue étrangère est un élément très important pour bien communiquer dans le monde d'aujourd'hui. En effet, la langue fait partie des compétences nécessaires pour faire face aux défis d'un environnement de plus en plus exigeant. Les responsables de formation à l'Institut des Finances conscients de cette importance ont organisé des cours de langues française et anglaise, ouverts à tous les employés du Ministère des Finances.

Les cours reprennent pour la rentrée 1998/1999 et l'Institut des Finances est prêt à accueillir tous les candidats qui veulent s'initier à la langue de Molière et celle de Shakespear.

Duad Bissar Ghalayini

Début des cours de français:
le 5 octobre pour le niveau 1
le 6 octobre pour le niveau 2
le 15 octobre pour le niveau 3

Inscriptions: du 10 au 30 septembre à l'Institut des Finances.

Circulaire

Dans un circulaire adressé le 28 mai 1998 à tous ses agents, le Ministère des Finances a décidé de remettre des prix et des récompenses pour toute personne qui présenterait une proposition intéressante concernant les sujets suivants:

1. Le développement et l'amélioration des performances et des services actuels du Ministère des Finances et de ceux qui seront créés.

2. La simplification des démarches administratives des contribuables et des citoyens dans tout ce qui a trait à leur relation avec le Ministère.

3. La modification ou le changement des bases et des procédés de travail habituels dans le but d'accroître la productivité, de renforcer le contrôle ou de baisser les coûts.

Toutes ces propositions doivent être présentées au bureau de M. Le Ministre chargé des affaires financières où elles seront étudiées et mises à profit.

Ibrahim Hélou n'est plus

L'équipe de travail du Ministre d'État chargé des Affaires Financières a perdu avec le décès d'Ibrahim G. Hélou, l'un des piliers de la profession d'expert comptable et l'un de ses principaux partenaires dans l'œuvre de rénovation en matière administrative et financière, tant sur le plan privé que public. D'une droiture et d'une intégrité à toute épreuve, d'une modestie et d'une discrétion exemplaire, il remplissait les tâches qui lui étaient confiées avec compétence et rigueur dans une optique visant au respect des règlements établis, des droits individuels, des modules d'évolution adoptés sur la voie d'une saine mutation dictée par les exigences du temps.

Ce sont là essentiellement les empreintes laissées par Ibrahim Hélou au Ministère des Finances, qu'il a servi avec toute la loyauté et l'expérience des grands commis ou des conseillers éprouvés. Tout le personnel se rappellera longtemps encore son aimable accueil, ses directives d'appoint dans les situations difficiles et surtout l'impact de sérénité qui rayonnait autour de lui et qui a constitué la trame invulnérable de son authenticitié jusqu'aux derniers moments de sa vie.

Sur ces attitudes très nobles, je reconnais avec autant d'estime que de dignité la personne que j'ai fréquentée: un homme de parole, de conscience et de raison, alliant la probité à l'esprit d'ouverture, un homme de cœur aussi, rompu aux valeurs de l'amitié et de la fidélité.

A. B.

Au palais de l'UNESCO, distribution de félicitations aux meilleurs stagiaires

Le samedi 27 juin 1998, dans la salle de réception du palais de l'Unesco, le ministre chargé des affaires financières M. Fouad Siniora et les responsables de l'Institut des Finances se sont rassemblés afin de distribuer des félicitations aux meilleurs stagiaires ayant participé aux formations dispensées à l'Institut. Le public regroupait des ministres, des députés, des directeurs généraux et des ambassadeurs ainsi que des centaines de fonctionnaires ayant effectués des stages de formation à l'Institut en Economie, en Finances ou bien en Informatique plusieurs parmi eux ont reçu des félicitations.

Le directeur de l'Institut des Finances M. Jean-François Bijon a débuté la cérémonie en louant les réformes entreprises par M. le Ministre des Finances. Le mot de M. Bijon a été suivi par celui des formateurs prononcé par M. Iskandar Chayban, doyen de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université Saint-Joseph. M. Chayban a souligné la soif de savoir qu'il a rencontré chez tous les participants. Ensuite, le contrôleur principal Mme Kawkab Ismail remercia M. le ministre de l'intérêt porté aux agents du Ministère. Puis, M. le ministre prononça le mot de la fin, il salua tous les employés qui ont participé aux formations en insistant sur le fait que ces formations constituent la pierre angulaire de la réforme financière et économique tant souhaitée et que les répercussions sur l'intérêt public et auprès des citoyens seront certainement positives. La cérémonie se clôtura par la distribution des félicitations aux meilleurs stagiaires.

السيد جان فرنسوا بيجون مدير المعهد للآن
M. Jean-François Bijon directeur de l'Institut des Finances

معالي الوزير يسلم الشهادات للمتوفين
M. le Ministre remet les félicitations aux meilleurs stagiaires

حضور كثيف
Un public nombreux